الفصل الخامس

الثـــورة العرابية

— ١ —

نشأة الرأى العام فى مصر . بدء الثورة العرابية . المظاهرة العرابية الأولى . المظاهرة العرابية الثانية . استقلال الثورة . نظارة شريف باشا . الوفد الشاهانى غرور عرابى . موقف الدول والمذكرة الثنائية . مجلس النواب . نظارة محمود سامى باشا البارودى . المؤامرة الجركسية . المظاهرة البحرية ومطالب الدولتين والخطر على حياة توفيق

حوادث الثورة العرابية معروفة مطروقة ، وان بين الذين كتبوا عنها معاصرين لها أو غير معاصرين ، من لم يجعلوا الحقيقة التاريخية وحدها نصب أعينهم ، فتناولوها بتحيز ظاهر لهذا الجانب أو ذاك . بيد أننا فى تناول هذه الحوادث لا نقصد ان نرويها متصلة متتابعة ، فلسنا فى موقف المؤرخ ، الذى يستوعب الحوادث ويلم باطراف البحث كلها . ولكننا ونحن نسطر هذه المذكرات ، نرى أن نسجل من الحوادث ما شاهدناه أو عرفناه عن ثقة

نشأة الرأى العام فى مصر . كان المصريون — إلا أقلية ضئيلة — إلى أواخر عهد اسماعيل لايعنون بسياسة البلاد ، ولا يكترثون لتصرفات الحكومة ، ولم يكن مجلس النواب الذى ألفه اسماعيل منتجاً ، بل كان مظهراً من مظاهر التقليد للانظمة الغربية ؛ يدل على ذلك حادثة توزيع مقاعده التى ذكرناها فيما مضى

ولكن الحركة الأولى التى بثها أنصار اسماعيل باشا بين ضباط الجيش ؛ والمظاهرة التى قاموا بها للمطالبة بحقوقهم ؛ وكانت غايتها الحقيقية أن يتوسل أولو الأمر إلى التخلص من النظارة المختلطة . ثم الحركة التالية التى نظمت بايعاز من اسماعيل لضمان الديون واصدار اللائحة الوطنية ، بواسطة السيد على البكرى وشاهين باشا — وما كانت إلا للتخلص

من المراقبة الشديدة من الدول على مالية مصر كما عرفها القارىء —

هاتان الحركتان وما اتصل بهما من العوامل والظروف ، قد أثارت فى نفوس الذين كانوا يجهلون سرهما من ضباط وغيرهم رغبة الاهتمام بشئون البلاد السياسية، واستطلاع أحوال الحكومة خصوصاً والخديو الجديد مشهور بوطنيته ، ووداعته ، ومحبته لبلاده ، وكان الرأى العام المصرى قد بدأ يتكون فى فئة قليلة من المفكرين فى ذاك العهد ونذكر من العوامل التى كونته اثنين كان لهما أكبر الأثر فى نشأته ويقظته : —



جمال الدين الأفغاني

جمال الدين الأفغانى

أما العامل الأول : فهو السيد جمال الدين الأفغانى الذى حضر لمصر فى أواخر عهد اسماعيل وأقام فى منزل بجهة كوم الشيخ سلامه بالقاهرة . وكان قد تقابل مع رياض باشا فى الاستانة وتعرف به فرغبه فى السفر الى مصر . ولما حضر قررت له

الحكومة مرتباً على أن يلقى بضعة دروس فى الازهر ، ولكن حدث بينه وبين الشيوخ سوء تفاهم أدى إلى انقطاعه فى مسكنه مع بقاء راتبه لهوقد اتصل به كثير من الباشوات مثل رياض باشا واحمد خيرى باشا ومصطفى باشا وهبى ؛ ومن المفكرين يومئذ ، كالشيخ محمد عبده وسعد زغلول وابراهيم الهلباوى وابراهيم اللقانى وسليم النقاش وأديب اسحاق وغيرهم . فجعل يبث فيهم مبادىء الوطنية بجرأة وصراحة . وقد أنشأ محفلا ماسونياً ضم اليه تلاميذه وبلغ عدد المشتركين فيه نحو ثلثمائة وكان بين المنتمين إليه ولى العهد توفيق باشا الذى كان السيد يرى فيه صفات طيبة ، أهمها ميله للبساطة وحبه لرعيته . وقد زرته بمنزله عدة مرات وسمعته يدعو الى هذه المبادىء بقوة وحرارة .

وكان العامة فى ذاك العهد يعتقدون أن الحاكم هو السيد المطاع . فأراد جمال الدين بخطبه الملتهبة وبياناته المتطرفة تغيير هذه العقلية

وقبيل خلع اسماعيل خطب فى الاسكندرية خطبة جاء فيها :

« أنت أيها الفلاح المسكين تشق قلب الأرض لتستنبت منها ما تسد به الرمق وتقوم بأود العيال . فلماذا لا تشق قلب ظالمك ؟ لماذا لا تشق قلب الذين يأكلون ثمرة أتعابك »

بهذه الجرأة المدهشة كان الرجل يخطب ويتحدث ، ولم يكن للناس عهد بمثل هذا فكانوا يسحرون بمنطقه ، ويدهشون له

وكان سامعوه يذهبون بعد سماعه إلى مجالسهم الخاصة ، فيتحدثون بما سمعوا لجلسائهم وأقربائهم ، مما جعل النفوس تتنبه قليلا قليلا ، وتلتفت الى علاقة الحاكم بالمحكوم وواجب كل واحد منهما نحو الآخر ؛ وتنفى عن الأذهان عقيدة الحق الالهى فى الحكم وتبحث عن تصرفات رجال الحكومة وتنقدها

وقد علم القارىء أن جمال الدين ومريديه سعوا عند شريف باشا ، وقنصل فرنسا لعزل اسماعيل وتولية توفيق (كما مر ذكره)

ولما تولى توفيق قرب اليه السيد جمال الدين الأفغانى أول الأمر ؛ وأخذ يحادثه فى شتى الأمور ، حتى لقد كان يقول له : « إنك أنت موضع أملى فى مصر أيها السيد »

وقد أشار على الخديو بآراء جريئة فى الاصلاح ؛ ومن بينها تغيير رجال السراى .

ولكن توفيق كان ، قد احتفظ بحاشية اسماعيل جميعها تقريباً ، وكان أغلبهم من سلالة

غير مصرية ؛ ولم يغير منها إلا بارو باشا رئيس القلم الأفرنجى بالمعية ، الذى استقال عند خلع اسماعيل ، فاختير جودار بك المحرر الأفرنكى فى نظارة الخارجية خلفاً له ، وعين دومرتينو بك سكرتيراً خصوصياً ، وكان من قبل فى خدمة توفيق بهذه الصفة ؛

وسمعت هذه الحاشية بآراء السيد جمال الدين، فلم يرق فى نظرها شىء منها ؛ ولا سيما أنها قد أحست فيها الخطر على نفسها وعلى الخديو . فحذرته مغبة هذه الآراء الجريئة ونصحت له بالسير فى هدوء وبخطوات وئيدة ، وكان مسيو دومارتينو ، قنصل جنرال ايطاليا ، ممن يثق بهم توفيق وهو قريب للسكرتير الخصوصى ، فوافق على آراء الحاشية ، وحبذها لدى الخديو

ومن ناحية أخرى فقد كان قنصلا فرنسا وانجلترا ـ ولا سيما الأخير منهما ـ يخشيان تدخل السيد جمال الدين وآراءه ، خيفة أن يكون فى ذلك ما يمس نفوذهما ، ويعرض أموال الأجانب للضياع . فأخذت هذه الجهات الثلاث « الحاشـــية وقنصل إيطاليا الجنرال وقنصلا فرنسا وانجلترا » تعمل عملها فى نفس الخديو توفيق ، وتوغر صدره على صديقه واستعانت على بغيتها بأن صورت له ما فعله السيد جمال الدين فى العجم من الثورة وكانت نتيجته الفتك بالشاة ، وأنه لا يبعد أن يصنع معه ما صنع هناك ، اذا لم يسايره فى آرائه ، خصوصاً وأنه يظن أنه صاحب الفضل فى توليته ، بذهابه الى ممثلى الدول طـالباً خلع والده اسماعيل وتعيينه خلفا لأبيه .

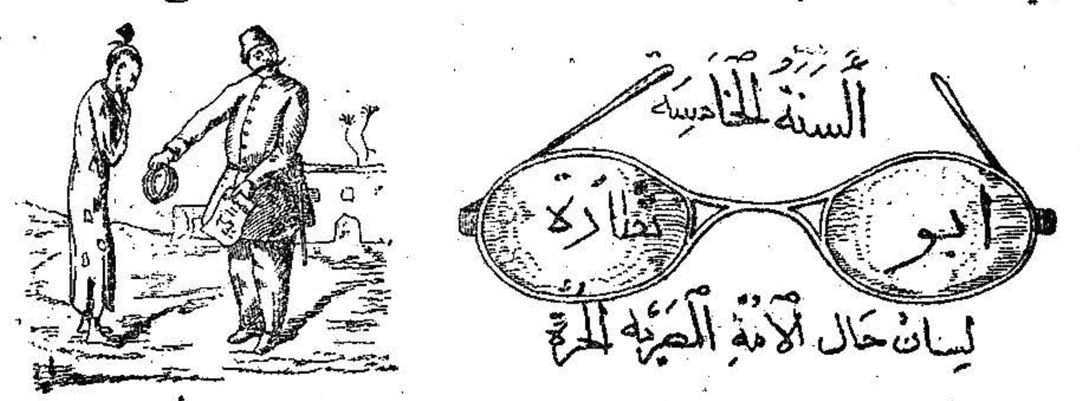
وهذه الناحية عملت فى نفس توفيق أشد مما عملت الدسائس الأخرى ، لأنها لمست موضع الخوف على العرش ، فوافق على نفيه ، بعد ما كان بينهما من صداقة ووداد

وهذه المعلومات أخذتها عن صديق فى قلم تركى المعية محمود شكرى بك نقلا عن طلعت باشا ودومارتينو باشا الذى كان على اتصال بممثلى الدول الأجنبية وهـذا هو السر فى نفى جمال الدين

جريدة أبو نضارة زرقا

والعامل الثانى — جهود كاتب يهودى فرنسى التبعية ، يدعى يعقوب رافائيل ، ولـكنه كان يطلق على نفسه اسم «جون سانوا» وكان صحفياً قديراً ، واتصل بجمال الدين وقررا اخراج صحيفة هزلية باللغة العامية وبينما كان يفكر فى انتخاب اسم لهذه الجريدة اتفق له أنه كان يبحث عن حمار يركبه إلى منزله ، فاجتمع حوله المكارية ، كل يريد تقديم حماره له ، مما ضايقه ، فأراد التخلص منهم ، وإذا بصوت يناديه « يا أبو نضارة

زرقا » فاستحسن أن يكون هذا اللقب اسما لصحيفته ! « أبو نضارة زرقا » وكان يضمنها محاورات عامية فى انتقاد الأحوال العامة والتنديد بالحكومة فى قالب فكه مؤثر . ويسمى الخديو اسماعيل « شيخ الحارة » وكانت مقالاته شيقـــة مثيرة تدفع الناس إلى قراءة جريدته واقتنائها بكل الوسائل ولما نفاه اسماعيل من مصر مكث فى باريس يطبع جريدته ويرسلها خفية فى مظاريف ، حتى عرف أمرها فضبطت وصودرت فاحتال لادخالها بغير اسمها فسماها « أبو صفارة » ولكنها ضبطت وصودرت أيضاً ومنع تداولها .



جريدة أبو نضارة وبجانبها صورة البوليس الذى يخرج من طيات عمامة الفلاح جريدة أبو نضاره زرقاء

وقد امتازت هذه الفترة بتعطيل كثير من الصحف وتضييق الخناق على الصحفيين ومن الصحف التى عطلت يومئذ . الريفورم والفاردوالكسندرى والمساجير وايجبسيانو ومن التى منع دخولها « الشرق » وكان ذلك فى نظارة شريف باشا فى عهد اسماعيل

بدء الثورة العرابية . لم تكن الحركة العرابية حركة وطنية عامة فى بدء نشأتها . ولم يكن لها برنامج معين ، ولكنها نشأت بادىء بدء ، عن سخط افراد قلائل من كبار ضباط الجيش المصرى ، المتخرجين من تحت السلاح الفوا انفسهم محرومين من حق الترقى الى رئاسة الآلايات خلافا للجراكسة والاتراك

فهذا الظرف هو الذى جعل عرابى ورفاقه يشعرون بالحيف الواقع عليهم ، وعلى امثالهم ، من جراء التميز بين المصريين والجراكسة والاتراك

ولم يكن عرابى ورفاقه ليستطيعوا التفكير فى حالهم مـدة حكم اسماعيل ، لصرامته وشدة بطشه تشهد به حادثة اسماعيل باشا المفتش . ولكنهم بدأوا يفكرون فى ذلك فى عهد توفيق ، لمـا كانوا يعلمون عنه من روح المسالمـة ، والبعد عن الشدة ، وحبه للمصريين ، بدليل ترقيته ثلاثة منهم إلى قيادة الآلايات فى الشهر الأول من توليته (وهم احمد بك عرابى وعلى بك فهمى وعبد العال بك حلمى « المعروف بأبى حشيش » وقد رأى هؤلاء الثلاثة أن عثمان رفقى باشا الجركسى ناظر الجهادية ، يتحيز للضباط الجراكسة والاتراك

اذ كان يخصهم دونهم بالعناية والترقية ؛ وزاد على ذلك أن سن قوانين تجعل الترقى إلى رياسة الآلايات للمتخرجين فى المدارس الحربية فقط ، وكان القليل من المصريين من تعلم فيها ، ومعظمهم كان من تحت السلاح ؛ وقد أخذ فعلا فى تنفيذها

وفى ليلة ١٥ يناير سنة ١٨٨١ كان عرابى بمنزل نجم الدين باشا فى حفلة لمناسبة عودته من الحج ، فسمع من اسماعيل كامل باشا سرياور الخديوى بخبر هذه القوانين ، وبنقل



عبد العال حلمى امير الآلاى السودانى الى ديوان الجهادية بصفة معاون ، وفصل احمد بك عبد الغفار قائمقام السوارى . وفى نفس الوقت ، جاءه ضابط ، وأخبره بأن الضباط الوطنيين مجتمعون فى منزله للتشاور فى أمر هام ؛ فذهب إليهم ، وهنـــاك تناقشوا فى القوانين الجديدة ، والخطر المحدق بهم من جراء تنفيذها الذى بدىء فيه ، ثم فكروا فى طريقة للخلاص من هذه الحالة ، وقر رأيهم على أن يطالب رؤساء الآلايات الثلاثة بعزل ناظر الجهادية وبالمدافعة عن حقوق الضباط الذين تخرجوا من تحت السلاح ، وأقسموا جميعاً على انفاذ ما يأمرهم به عرابى

وفى الحال كتب عرابى عريضة بالشكوى من عثمان رفقى باشا بلهجة شديدة تدل على روح التمرد ، وطلب عزله ، وتحقيق ما يشكو منه الضباط على يد مجلس عسكرى ؛ فوافق المجتمعون ووقع عليها الثلاثة الزعماء . ويعتبر هذا العمل بدء الحركة العرابية

ولما قدمت هـذه العريضة لرياض باشا فى اليوم التالى ؛ نصح لهم بسحبها واعدا بالنظر فى الشكوى فلم يذعنوا لنصحه ، وقد توجه رياض باشا لعابدين وتحادث مع الخديو فى طلب الضباط وأخبره بزيارة معتمد انجلترا له واهتمامه بالمسألة فطمأنه قائلا بأن هذه الحركة ليس فيها من خطر ، وقر رأيهما على تأجيل النظر فى هذه الشكوى

وكانت الاخبار فى هـــذه الاثناء ترد للضباط بأن الخديو يعطف على مطالبهم ، ولكن رياض باشا هو الذى يعارض فيها

وبعد أسبوع حصلت مقابلة ثانية بين رئيس النظار وبينهم قال لهم فى أثنائها : « ان ما أودعتموه فى عريضتكم من طلب عزل الناظر ، يعد خروجا عن حدود القانون ، وهذا عمل خطر ، يتخذه الأجانب وسيلة لزيادة تدخلهم فى الحكومة » (١)

فكان هذا القول من جانبه مؤكدا لما بلغ الضباط عنه ، خصوصاً وانه لم يتعود على مطالبات من المصريين بهذه الجرأة وهو المشهور عنه بالحاكم المستبد .

فأخذ يفكر مع الخديو والنظار فى عقاب هؤلاء الضباط الذين اجترءوا هذه الجرأة وتقرر عقد مجلس النظار للنظر فى هذه المسألة

المظاهرة العرابية الأولى . وقد انعقد مجلس النظار تحت رياسة الخديو فانقسم فى الرأى بين داع الى اللين ، وداع الى الشدة . وكان على رأس الداعين الى الشدة

---

(١) يشير بذلك الى تدخل معتمد انجلترا واهتمامه بالمسألة

عثمان باشا رفقي ناظر الجهادية وأخذ الأمر على مسئوليته ، ودبر حيلة للقبض على عرابي وزميليه . فاستدعاهم يوم أول فبراير سنة ١٨٨١ الى ثكنة قصر النيل بحجة البحث فى تنظيم حفلة زفاف إحدى الأميرات « جميله هانم » وهناك قبض عليهم وجردوا من سيوفهم . ولكن البكباشي محمد بك عبيد من ضباط آلاى الحرس ، وكان قد استبطأهم ، بادر بناء على ما كان قد أفهمه على بك فهمي رئيس الآلاى ، الى نجدتهم على رأس قوة من هذا الآلاى ، فأطلق سراحهم فى الحال ، فساروا على أثر ذلك مع الجند الى قشلاق عابدين ، واجتمعوا بالضباط وقال لهم عرابى : نحن لا نريد إلا الانصاف والعدل . وعلمنا أنه زار سراً فى هذه الليلة البارون دورنج قنصل عام فرنسا الذى كان متصلا به بواسطة محمود سامى باشا يخبره بما وقع ويرجوه وقناصل الدول المتحابة التوسط لاصلاح الأمر

وفى اليوم التالى اجتمع مجلس النظار فقال محمود سامى باشا : انى أعتقد طاعة الجيش الذى نادى بحياة أفندينا عند رجوع عرابى وزميليه إلى قشلاق عابدين ولو نفذنا طلبه لانحسم النزاع . فأرسل الخديو خيرى باشا ومحمود باشا سامى لمعرفة مطالب الضباط . فأجاب هؤلاء إنهم يطلبون النظر فى شكواهم وعزل ناظر الجهادية ، فأخذ سموه يتبادل الرأى مع قنصلى فرنسا وانجلترا والنظار ، فتقرر عزل عثمان رفقى باشا تداركا للخطر وعدم وجود قوة لصد الزعماء وتعيين محمود سامى باشا البارودى خلفاً له ، بناء على اقتراح رياض باشا

وانتهت هذه الحادثة . ولكنى كنت أسمع من اخوانى بالمعية همساً بالانتقاد على رياض باشا لأنه لم يتلاف الأمر بحكمة ، بل ظل على غطرسته المعروفة حتى وقع ما وقع مع أن هذه الغطرسة طالما كانت سبباً فى استياء الكثيرين حتى الخديو نفسه .



عثمان رفقى باشا

فى ٢ ابريل عندما انتهت الأزمة لمحت الكدر على وجه رئيسى جودار باشا رئيس القلم الافرنجى فتجرأت ، لما كان له من الميل نحوى ، على سؤاله عن السبب فقال : « إن معتمد حكومتى قد أساء بكل أسف فى سياسته ليس فقط لفرنسا بل لمصر أيضا ، لاتصاله بعرابى وزميليه ومحمود سامى باشا البارودى ، ويظهر أنه كان يعمل معهم لغرض تقوية نفوذ فرنسا فى مصر بواسطتهم ضد نفوذ انجلترا الذى يعمل له الخديو ورياض »

وكان ذلك واضحا فى المناقشات التى حصلت فى اجتماع أمس ، فان دورنج كان يجتهد فى احراج مركز الخديو ورياض حتى يصل إلى إسقاط النظارة

ومن جهة أخرى فان علاقات المراقب الفرنسى دوبلنير مع البارون لم تكن حسنة لأنه كان يرى فى نفسه قدرة لم تكن فى شخص القنصل

فلم يجد دورنج أمامه ، للوصول إلى غايته ، إلا الانحياز إلى الضباط المعضدين بقوة الجيش

وقد دهشنا جميعا عندما علمنا أن البارون دورنج صرح فى حضرة الخديو أمس بأنه كان على علم بقرار القبض على الضباط قبل حصوله . وفى اعتقادنا أن الجرأة التى استعملوها فى عريضة الشكوى ضد عثمان رفقى باشا لم تكن خافية عنه بل كان هو المشجع لهم

ومن الغريب أن الحكومة كانت تجهل اتصالهم بالمعتمد الفرنسى وبتدابيرهم ، وكانت النتيجة أن ضعفت ثقة توفيق بفرنسا وسببت خلق متاعب لمصر وزيادة نفوذ معتمد انجلترا

وقد أطلعنى جودار باشا فيما بعد على خطاب أرسله توفيق لرئيس الجمهورية الفرنسية فى ١٤ فبراير يشكو فيه من خطة البارون دورنج . ومما بقى فى ذاكرتى من هذا الخطاب أن البارون اعترف لسموه ، بعد مضى خمسة أيام من انتهاء حادثة قيام الضباط وحصول الهدوء ، أنه قابلهم وسمع شكايتهم وحبذ إسقاط نظارة رياض باشا . واعتبر الخديو هذه المقابلات تغذية للحركة بعد خمودها ، وقد قابل الخديو بعد ذلك وأخبره بما دار بينه وبينهم ولكنه أبى أن يذكر أسماءهم لأنه أعطاهم كلمة شرف بعدم اباحة هذا السر . ومن هذا الوقت راجت الاشاعة بأن دورنج مشجع لحركتهم

ومما جاء فى هذا الخطاب أيضا عرضه على البرنس عثمان فاضل رآسة النظارة إذا أقيل رياض باشا ، وكل ذلك يعد تدخلا فى شئون الحكومة

لم يكتف توفيق بهذا الخطاب بل أوفد جودار باشا لنظارة الخارجية بباريس كى يقدم لرجالها تفصيلات عن علاقة ممثلها المسيو دورنج فى مصر بالثائرين وليتبين

رأى النظارة فى سياستها مع زعماء الثورة العرابية . فسافر وتباحث مع كبار موظفيها المسئولين طويلا ثم أرسل للخديو تقريرا لم أتمكن من معرفة فحواه ، غير أن رئيسى بعث إلى بخطاب خاص جاء فيه أنه دهش عندما سمع من هؤلاء الموظفين عن أسباب مساعدة مسيو دورنج للعرابيين لأنهم يعتقدون أن عرابى وزملاءه يسعون فى تحرير مصر وإيجاد حكومة أساسها الحرية والمساواة والاخاء ، الأمر الذى يرحبون به

ولم يخف مسيو جبرييل شارم ، المحرر بجريدة «الديبا» ذى العلاقة بنظارة الخارجية ، عن جودار باشا اتصال مسيو دورنج بزعماء الحركة قبل وبعد قيامهم ضد الحكومة فكان يستقبلهم أحسن استقبال ويستشيرونه فيما يجب أن يكون عليه نظام الحكومة المصرية فى المستقبل ، ولم يضن عليهم بآرائه لأنه كان يعتبرهم من الوطنيين الحقيقيين وكنا هنا فى فرنسا نعتقد ذلك

وقد كان أسف جودار قد وصل إلى درجة عظيمة من سوء سياسة حكومته حتى أنه استقال من وظيفته بالمعية

وبناء على هذا الخطاب استدعت الحكومة الفرنسية البارون دورنج فترك مصر فى أول مارس

وقد علمنا فى السراى أنه لما جاء الخبر بعزل دورنج من منصبه توجه معتمد انجلترا لزيارة رياض وتعانقا

ومن هذا الوقت زاد نفوذ معتمد انجلترا عند الحكومة ولدى الجناب الخديو

أما نحن رجال الحاشية فكنا نجد تقصيرا من رياض باشا مع اعترافنا بوطنيته فى مسألة قيام الضباط لعدم إعطاء هذه الحادثة المهمة العناية الكافية واعتبارها غير خطرة . وهذا يعد غرورا ، وكان الواجب عليه تقديم استقالته . ولكن كنا نعلم أنه معضد من ماليت الذى كان مع ذلك يعده رجعيا

وفى هذا الوقت كان يشاع بين المصريين أن رياض هو صنيعة الانجليز

ثم أخذ الخديو يفكر فى خير طريق لمعالجة الحالة حتى لا يتكرر ما حدث . فأشار عليه بعض كبار بطانته أن يجمع الضباط ، ويطمئنهم ، وينصح لهم بالهدوء والسكينة ، ويقنعهم بأنه يريد لهم الخير والتقدم . وفعلا استدعى الضباط الى عابدين فى يوم ٢٢ فبراير ، ورأيت جموعهم تفد الى السراى، فاستقبلهم الخديو وألقى عليهم خطبة أكد فيها عطفه على مطالبهم ؛ واهتمامه بأمرهم ، ونصحهم بالتزام السكينة فانصرفوا متظاهرين بالاقتناع والخضوع .

ثم بعد ذلك قصدوا ناظر الجهادية محمود باشا البارودى ؛ وألحوا عليه فى وجوب

اصدار قوانين جديدة فى صالح رجال الجيش ، من جند ، وضباط ، ولضمان ترقيتهم بدون تفريق بين الذين تخرجوا من تحت السلاح ، أو من المدارس الحربية ، فنزل عند رغبتهم ، وبعد البحث فى مطالبهم أعد مشروع قانون بزيادة مرتبات جميع الضباط والعساكر ، ومشروعا آخر بتشكيل قومسيون للبحث فى النظامات والقوانين العسكرية

وفى يوم ٢٠ ابريل عرض رياض باشا المشروعين على الخديو فصدر بهما دكريتو فى اليوم نفسه ، وعند ذلك أقام محمود باشا سامى مأدبة فى قصر النيل احتفالا بقبول الجناب الخديو للاصلاحات التى عرضت عليه وعلمنا أنه خطب فيهم قائلا : « إنه من بدء تولية سمو الخديو حصل تغيير مهم ، إذ تبدل فيه العسر باليسر ، والظلم بالعدل ، والنقم بالنعم ، وتقدمت طريق البلاد فى نجاحها تقدما سريعاً »

وبعده قام رياض باشا وحثهم على طاعة ولى الأمر الذى هو سبب نعمة البلاد ، حيث أخذوا ما لهم ويجب أن يؤدوا ما عليهم

وبتنفيذ هذه الطلبات اشتـــد ساعد العرابيين ، وقويت شوكتهم ، بين رجال الجيش جميعاً .

وقد يتساءل القارىء — وله الحق — هل أزالت هذه الحفلة ما علق بنفوس الجانبين من أثر حادثة قصر النيل

والجواب : لا ، فقد بقى كل فريق محتاطا من جهته !

فقد أخذ يوسف باشا كمال ناظر الدائرة الخاصة يعمل سراً لأثارة الفتن بين الأفراد وصغار الضباط ضد الزعماء وخصوصاً فى الآلاى السودانى البعيد عن العاصمة ، فاستدعى باشجاويشا جركسياً من هذا الآلاى إلى منزله فى هذا الشهر نفسه ، واستخدمه لهذا الغرض فلم ينجح وصارت محاكمته

وحدث كذلك أن الباشا المذكور استخدم فرج بك الزينى ، أحد الضباط المستودعين القاطن بالقرب من الآلاى المذكور ، فى تحريض الصف ضباط الذين يترددون عليه على التمرد والعصيان ، ففشل البيك المذكور وا كتشفت المؤامرة وحوكم القائمون بها

وعند مطالبة عرابى (بعدئذ) بتشكيل مجلس نواب وزيادة الجيش والتصديق على القانون الجديد ، طلب اليوزباشى سليم افندى صائب المتزوج بجارية من السراى ومعه ثمانية عشر ضابطا نقلهم من آلايهم لعدم موافقتهم على هذه الطلبات . ولما ثبت صدور هذه الدسائس من يوسف كمال باشا فى التحقيق أمر الخديو بعزله ؛ ولكن ذلك لم يذهب من نفوس العرابيين أن للخديو يداً فى المسألة ، وزاد فى خوفهم على أنفسهم .

فكانت هذه الحوادث دليلا على أن الخديو لم يكن منفذاً لوعده الذى وعد به الضباط عند اجتماعهم فى السراى ، من اهتمامه بأمرهم ، وعطفه عليهم

ومن جهة أخرى فان هؤلاء الضباط لم يطمئنوا الى هذا الوعد ؛ وخشوا الفتك بهم فكانوا فى حذر من التدبيرات التى تدبر ضدهم . فالطرفان لم يكونا مطمئنين على حياتهما.

وقد أسفنا نحن رجال المعية من وقوع هذه الحوادث بسبب الأدعاء بالاخلاص للخديو ، والقصد من ذلك زيادة التقرب منه وإضعاف نفوذ العرابيين والباشاوات من الجراكسة

المظاهرة العرابية الثانية . أراد العرابيون حماية أنفسهم بضم سلطة أخرى إليهم ، هى سلطة الرأى العام ، حتى يكون الأهالى معهم

وكانت أخبار بوليس السراى من جهة ، والأخبار التى يحملها اخصاء الخديو إليه من جهة أخرى ، تفيد أن نجاح المظاهرة العرابية الأولى وتنفيذ الاقتراحات الأخيرة ، وتأييد ناظر الجهادية لها ، قد شجع عرابى ورفاقه الضباط على المضى فى طريقهم ؛ وعدم الاكتفاء بحصر حركتهم فى دائرة مطالبهم ؛ والعمل على تحويلها الى حركة وطنية عامة ، يؤازرها أقصى عدد مستطاع من المصريين عسكريين وغير عسكريين ؛ وان الاجتماعات التى تعقد فى منزل احمد عرابى ، لم تعد قاصرة على الضباط ، بل غدت تضم الزوار من كل فج وطبقة ، من العلماء والأعيان والتجار وغيرهم . وقد كان منزل عرابى فى طريقى الى الديوان ، وكنت كلما مررت به أرى الجموع داخلة اليه وخارجة منه ، وكان ظاهراً ان الحركة تتسع يوما بعد يوم .

وقد حدث أن الضابط الفى افندى يوسف الذى عاهد عرابى ، نكث بعهده وأظهر ولاءه سراً للخديو فكان يخبر خيرى باشا بما يدبره العرابيون .

وفى يوم ٢٥ يوليو سنة ١٨٨١ ، وكنا فى سراى رأس التين ، شاهدنا جماعة من الجند ومعهم زميل لهم قتيل ، قالوا إن عربة لأحد الأجانب داسته ؛ وطلبوا عرض الأمر على الخديو . فغضب سموه لهذه الجرأة ، وأمرهم بالانصراف فانصرفوا ، وتشكل مجلس حربى بناء على أمر سموه ، للنظر فى هذه الحادثة ، فقرر عقوبات صارمة على هؤلاء الجند . وكانوا من آلاى عبد العال ، الذى استكبر العقوبة ، وقدم تقريراً لنظارة الجهادية يلفت فيه النظر الى هذه الشدة ، فكبر الأمر على الخديو فأستدعى النظار بالتلغراف من القاهرة . وعقد مجلسهم تحت رياسته للنظر فى هذه الجرأة والفوضى فى الجيش وعدم ارتياحه للحالة الحاضرة . وأراد رياض أن يطمئنه ويطلب منه الصبر ، غير أن سموه أصر على عزل محمود باشا سامى لاعتقاده بأنه هو السبب الأكبر فى

تشجيع الضباط ، ونقل قرارات النظارة إليهم ؛ فلما أحس ناظر الجهادية بذلك قدم استقالته فقبلت فى الحال .

وعين مكانه داود باشا يكن فى ١٤ أغسطس فأصدر أمراً بسفر الآلاى الثالث البيادة الى الاسكندرية فاستاء الزعماء من ذلك ولم ينفذ الأمر . وكذلك عزل الدرمللى باشا من الضبطية وعين بدله عبد القادر باشا حلمى ، وكلاهما معروف بشدة بطشه وقوته ، فعمدا فى الحال الى منع اجتماعات العرابيين ، وبث الجواسيس عليهم . فاضطربوا ؛ وتوجسوا شرا ، وجعلوا يفكرون فى اتخاذ تدابير سريعة لوقاية أنفسهم



داود باشا يكن

وجاءت الأخبار للسراى بأنهم يوزعون المنشورات السرية فى طول البلاد وعرضها وانهم يرسلون، مع تلك النشرات ، توكيلات يوقع عليها الأهالى بأن عرابى نائب عنهم فى مطالبهم الوطنية ، وبلغ عدد الموقعين على هذه العرائض ١٦٠٠ تقريباً

وعلمنا فى ذاك الحين أيضاً أن زعماء تلك الحركة، قرروا القيام بمظاهرة بعابدين وأفهموا صغار الجند



عبد القادر حلمى باشا

والضباط أن المقصود بهـا استعراض عام للجيش أمام الخديو

وقبيل هذه المظاهرة أرسل عرابى إلى معتمدى الدول يخبرهم أن الجيش سيقوم بمظاهرة فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وليس فيها أدنى تعرض لمصالح الأجانب لأنها بسبب مطالب داخلية . وفى الرسالة التى أرسلها إلى نائب قنصل جنرال انجلترا أضاف : « إنه بالنظر لحدوث دسائس عدة موعز بها من الخديو وحاشيته ضد الزعماء (السابق ذكرها) . تخوفاً على حياتهم يطلبون من الجناب الخديو طلبات تحميهم من هذه الدسائس »

وفى الوقت نفسه أرسـل عرابى الى نظارة الجهـادية يخبرها بمـا تقرر مع زملائه الضباط من اجتماع الفرق العسكرية فى سـاحة عابدين يوم ٩ سبتمبر بسبب صدور الامر الى الآلاى السودانى ، قيادة عبد العال حلمى ، بالسفر الى الاسكندرية لاضعاف القوة العسكرية بالقاهرة وتشتيتها وتعريض حياة الضباط للخطر . ويعلمها أيضاً بأنه إذا أريد منع اجتماع العساكر فانها لا تطيع الاوامر

وفعلا أراد الخـديو وكبار حاشيته منع الآلاى السودانى من الـنزول فى ميدان عابدين فلم ينجحوا بل هددوا . ولـكن سموه استمال على بك فهمى حكمدار آلاى الحرس حتى وزع جنوده على أبواب السراى استعداداً للدفاع عمن فيها

فنزلنا فى الميعاد المحدد للمظاهرة الى جناح التشريفات المطل على الميدان ، ورأينا الجيش قادماً من جهة شارع عابدين ؛ وقد اصطفت الجنود البيادة والسوارى والطوبجية فى أماكن بالميدان كانت كأنها مخصصة لكل سلاح من هـذه الأسلحة ، وعلمنا أن عرابى طلب على فهمى وسأله عن سبب حراسة آلايه للسراى فأجابه بأنه انما فعل ذلك من قبيل السياسة وسحب عساكره وأخذ موقفه المتفق عليه ، واستبدلهم عرابى بغيرهم لمنع الدخول الى السراى أو الخروج منها. وقد أرسل الخديو فى طلب النظار وقناصل الدول والمراقبين ؛ فنصح المراقب الانجليزى لسموه بالثبات وأن لا ينسى أنه مليك البلاد . وتقدم عرابى راكباً جواده شاهراً سيفه وخلفه بعض الضباط فـنزل الخـديو إليهم من قصره غير مكترث لما قد يتعرض إليه من الأخطار، وكان معه السير اوكلاند كلفن المراقب والمستر كوكسن قنصل انجلترا فى الاسكندرية النائب عن معتمد انجلترا، ولم يتبعه سوى اثنين من عساكر الحرس الخصوصى أحدهما حسن صادق (الذى ترقى فيما بعد الى رتبة قائمقام) وكان ضخم الجسم فلما رأى عرابى شاهراً سيفه ، صاح به : « اغمد سيفك وانزل عن جوادك » فامتثل. ثم خاطبه الخـديو بقوله : ما هى أسباب حضورك بالجيش إلى هنا . فرد عرابى قائلا : جئنا يا مـــولاى لنعرض على سموك طلبات الجيش والأمة . فقال الخـديو : وما هى ؟ فقال : هى اسقاط النظارة المستبدة وتشكيل مجلس نواب وتنفيذ القوانين العسكرية التى أمرتم بها

فقال الخديو : كان فى إمكانك تقديمها للحكومة . وعند ذلك أشار عليه المستر كلفن باللغة الانجليزية ، أن يعود للقصر . وبقى هو يناقش عرابى وينصح بالانسحاب حتى يتيسر النظر فى مطالبه بما يجب من تفكير وروية ، فلم يسمع عرابى له قولا ، ولم يقبل نصحاً ، فعاد هو وزميله المستر كوكسن إلى الخديو يشيران عليه بأن الضرورة تقضى باجابة هذه المطالب . لانه لا حول ولا قوة لديه

نظارة شريف باشا . عندئذ استقالت نظارة رياض باشا فى الحال وأخذ فى مخابرة شريف باشا لتشكيل نظارة جديدة تحت رياسته فتردد جملة أيام خشية أن يكون ألعوبة فى يد العرابيين ، غير أن الاعيان طمأنوه بان الضباط سينفذون كل ما يأمرهم به. عند ذلك اشترط على الزعماء شروطا قبلوها وأهمها أن ينتقل آلاى عرابى إلى رأس الوادى ، وآلاى عبد العال حلمى الى دمياط . أما زيادة الجيش إلى ثمانية عشر ألفا وتشكيل مجلس النواب فان أمرهما يقرر بعد مفاوضة الباب العالى فى شأنهما.

وفى يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ قبل شريف باشا تشكيل النظارة وصدر الامر بذلك.

وكان شريف باشا يرى أن نفوذ الأجانب قد استفحل من جراء تسليم رياض باشا لهم بمطالبهم ،ويصرح فى مجالسه الخاصة بأن الأمر لو وكل إليه ، لأوقف هذا النفوذ عند حده .

فى يوم ١٨ سبتمبر زار مالت الجناب الخديو وبعد نزوله من السراى جمع سموه كبار الحاشية وأعلمهم بأن معتمد بريطانيا العظمى عند ما كان فى الأستانة لتمضية إجازته ورد له تلغراف من نظارة الخارجية البريطانية تأمره



السير ادوارد مالت

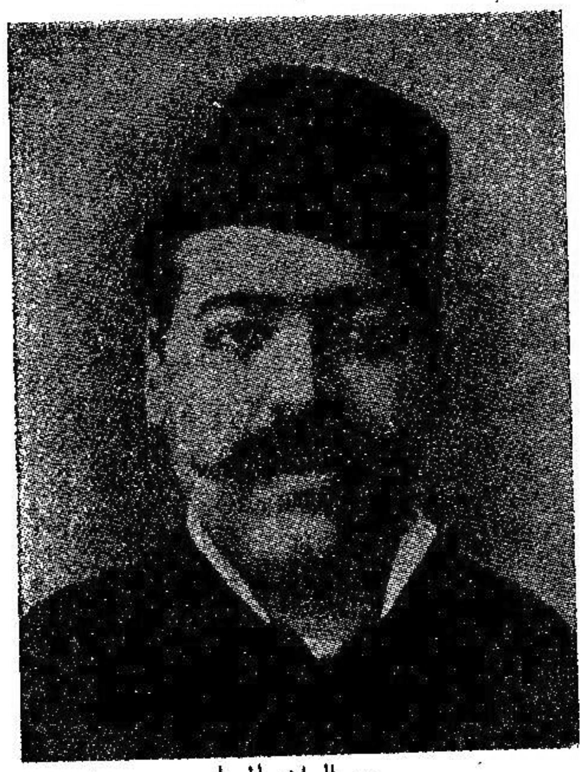
بالعودة حالا لمصر بمناسبة مظاهرة الجيش فى ٩ سبتمبر . وقد تشرف بمقابلة السلطان فى يوم ١٣ منه وتحدث معه بخصوص هذه المظاهرة وطلبات الجيش ، فكان من رأى الخليفة أن سقوط نظارة وقيام أخرى لا مانع منه ، غير أنه لا يرى بعين الرضا منح الدستور فى ولاية عثمانية دون الولايات الأخرى ، وأنه ليس لديه معلومات بعدد جيش مصر الحالى حتى يعرف إذا كان هناك ضرورة لزيادته .

وقد أرسل سموه فى طلب شريف باشا وأعلمه بذلك . ولكن شريف لم يشاطر السلطان رأيه بخصوص الدستور .

استغلال الحركة . منذ انتهت مظاهرة عابدين الثانية باجابة مطالب أولئك الزعماء ، اشتد بأس الحركة العسكرية ، التى سميت عندئذ بالحركة الوطنية ؛ مبدؤها (مصر للمصريين) وتطلع إليها ذوو المطامع والأغراض ، ليستغلها كل منهم لمصلحته ؛ وبعث المبعدون فى الخارج برسلهم ليتصلوا بزعمائها ، ويجتذبوهم إليهم ، بأساليب وآمانى عاجلة وآجلة ، فكان عثمان باشا فوزى والسيد حسن موسى العقاد وعبد السلام المويلحى باشا ، يعملون دائبين لمصلحة الأمير حليم بن محمد على باشا الكبير وكان يقيم بالآستانة ، مطالباً بحقه فى عرش والده . وكان ابو نضارة زرقا ، وهو بباريس ، ضمن الذين يعملون له ، فأخرج فى جريدته ثلاث صور رمزية احداها تمثل الماضى (اسماعيل) والثانية تمثل الحاضر (توفيق) والثالثة تمثل المستقبل وهى صورة حليم باشا



حليم باشا



عبد السلام المويلحى



الماضى



الحاضر



المستقبل

وكان الموسيو ماكس لافيزون الفرنسى من المنتمين للخديو السابق، والشيخ البحراوى من العلماء، ومحمد راتب باشا السردار، والذين غمرهم اسماعيل بأياديه الجليلة، يسعون لاعادته إلى أريكة ملكه

وكانت فرنسا تغذى الحركة العرابية بواسطة ممثلها دورنج كما مر ذكره، حتى وصل الحال إلى أن المسيو دوفريسينيه كتب، بصفة سرية، إلى غرانفل يقترح عليه استبدال توفيق بالبرنس حليم ولكن هذا الاقتراح رفضه غرانفل. وكان دوفريسينيه يعلم أن العرابيين يرحبون به

وكان السلطان ينظر إلى الحركة نظرة العطف ليستخدمها فى استعادة نفوذ الدولة فى مصر، سيما لأن عرابى كان يتظاهر دائما بالولاء للخليفة، فرأى الفرصة سانحة لتحقيق هذه الغاية، فبادر بإرسال وفد لمصر دون استشارة الدول

الوفد الشاهانى. لم يلتمس توفيق من الباب العالى إرسال وفد بعد أن هدأت الحال عقب تشكيل نظارة شريف باشا فحسب، بل إنه لم يكن يتوقع ذلك، وإنما وردت له برقية من السراى الهمايونية بتاريخ ٣ اكتوبر سنة ١٨٨١ تنبئه بسفر هذا الوفد فأمر توفيق باعداد قصر النزهة لاقامته وأوفد على ذو الفقار باشا السر تشريفاتى لاستقباله فى الاسكندرية، وقد وصلها فى ٦ منه على اليخت الشاهانى «عز الدين» وكان مكونا من على نظامى باشا وعلى فؤاد بك. وصفر افندى الياور الشاهانى. وبعد الاستراحة فى سراى رأس التين استقل الجميع قطارا خاصا الى العاصمة فوصلها فى المساء. وكان فى استقبالهم بالمحطة من قبل الخديو رئيس ديوانه طلعت باشا وغيره من المأمورين. ثم سار الوفد مع مندوب الخديو إلى قصر النزهة «المسافرخانة» وقد أعد لنزول الوفد. وهو فى حى شبرا «المدرسة التوفيقية الآن»

وفى صباح اليوم التالى توجه الوفد لسراى الاسماعيلية فاستقبله كبار الذوات من ملكيين وعسكريين ، ورحب توفيق به أحسن ترحيب . ثم أبلغ نظامى باشا الخديو سلام السلطان ورضاءه العالى ، وأن حضور الوفد ما هو إلا لتأييد نفوذه وتثبيت مركزه ، فتقبل سموه عناية الخليفة بالشكر والدعاء بدوام بقاء الذات الشاهانية

وبعد ذلك انصرف الوفد عائدا الى قصر النزهة مشيعا من رجال السراى بالاكرام والاحترام ، وبعد قليل رد توفيق الزيارة للوفد

وبناء على طلب على نظامى باشا لزيارة نظارة الجهادية أمر محمود سامى باشا الآلاى الثانى بقيادة طلبة عصمت بك لاستقبال دولته وأداء التحية العسكرية اللائقة بمقامه السامى

ولما وصل إلى ساحة قصر النيل أدى الآلاى التحية وصدحت الموسيقى بالسلام ثم سار وبمعيته محمود سامى باشا وطلبه بك وطائفة من الضباط إلى قاعة الاستقبال الكبرى ، وبعد الاستراحة قام دولة نظامى باشا وخطب فيهم قائلا ماملخصه : إن مصر قلب الدولة العلية ونخشى عليها ما نخشاه على أنفسنا وديارنا وأن الجناب الخديو هو نائب السلطان فمن أطاعه فقد أطاع السلطان ومن عصاه فقد عصا جلالته

FENDIAN

طلبة عصمت بك

فأجابه عصمت بك بأن الجيش المصرى الشاهانى يعترف بسيادة مولانا الخليفة على مصر ، وهو خاضع لجلالته وللجناب الخديو نائبه وليس بيننا وبين مقامه السامى أى خلاف

فرد نظامى باشا بأنه سر جداً من حسن نية الجيش وحبه للجناب الخديو ، وأن التظاهر الذى حصل لم يكن بسوء قصد

ثم انصرف دولته مودعا بالتعظيم من جميع الحاضرين

ولما وصلت تفصيلات هذه الزيارة الى الخديو سر كثيراً ، واطمأن من أن الوفد لم يكن له غاية من زيارته غير تأييد سموه

وقد أمضى الوفد من يوم حضوره إلى يوم سفره فى زيارات وحفاوة واكرام من كبار القوم ومشاهدة ما فى العاصمة وضواحيها من الآثار العظيمة. وفى ١٨ اكتوبر غادر الوفد العاصمة فى قطار خاص ، بعد أن أدى زيارة الوداع لتوفيق ، وقد رافقه إلى الاسكندرية على ذو الفقار باشا

ومع أن فرنسا وانجلترا كانتا تعلمان مهمة الوفد إلا أنهما ، خشية تدخله فى شئون مصر واطالة إقامته فيها ، أرسلت كل واحدة منهما مدرعة حربية للاسكندرية فى فجر يوم ١٩ منه ولكنهما انسحبتا فى اليوم المذكور عند مغادرة الوفد للأراضى المصرية

غرور عرابى . من المتناقضات ما سمعناه من أنه بينما كان على نظامى باشا ينادى بتأييد سلطة الخديو كان احمد راتب باشا ،أحد القواد العثمانيين الذى حضر لمصر بحجة المرور لأداء فريضة الحج ، يتقابل مع عرابى فى معسكره برأس الوادى ويبلغه السلام الشاهانى والرضا العالى وعناية الخليفة الدائمة به وانه ملقه ومجد حركته. ففاضت نفس عرابى غروراً وكبراً وثقة ، واعتقد أنه زعيم مصر الأكبر والعامل لاعلاء كلمة الخليفة العثمانى بين المسلمين . وخيل إليه — بما له من القوة يستمدها من التفاف الجيش حوله — قد غدا صاحب الكلمة النافذة وان إليه مرجع الأمر كله دون الخديو وحكومته

ولم يلبث طويلا فى مقره الجديد حتى أرسل فى ٢١ نوفمبر يطلب نقل آلايه إلى القناطر الخيرية بحجة وجود النمل فى الوادى بكثرة ، فقرر شريف باشا إيفاد بعثة طبية لمعرفة ما إذا كان حقيقة أن موقع رأس الوادى غير ملائم صحياً وفى هذه الحالة ينتقل آلاى عرابى إلى رشيد

ولما لم ينجح فى دعوته قام بالطواف فى أنحاء مديرية الشرقية ، يستميل الأهالى ويتألفهم ويبث فيهم دعوته ، توطئة لافتتاح مجلس النواب

ولما لم يرق فى نظر الحكومة عمل عرابى قررت استدعاءه للعاصمة وتقليده وكالة الحربية ، فقبل هذه الوظيفة بكل سرور لأنها تمكنه من اتصاله بالنواب . ولكنه اشترط الاحتفاظ بقيادته لآلايه ، وصدر الأمر بنقله فى أوائل يناير سنة ١٨٨٢

موقف الدول والمذكرة الثنائية . ولم يقف غرور عرابى عند حد حكومته بل رسخ فى ذهنه أنه لا خوف عليه من وقوف فرنسا وانجلترا فى طريقه لما بينهما من منافسة فى السياسة المصرية كما كان يؤكد له بعض الانجليز وبالاخص مستر بلانت الذى زار مصر يومئذ وتعرف بعرابى وصادقه مؤكداً له ذلك وشجعه على المضى فى خططه ومشاريعه ، ومعاونته على تنفيذها بنشر مقالات يرسلها إلى جريدة التيمس

وعند تولى جمبتا رياسة الوزارة الفرنسية فى ١٤ نوفمبر كانت سياسته ترمى إلى العمل فى المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا العظمى دون تدخل تركيا على حين أن غرانفل كان ميالا إلى طلب مساعدة تركيا ، وفى النهاية حصل الاتفاق بين الوزيرين



المسيو جمبتا

رئيس وزارة فرنسا



لورد غرانفل

على أن يرسلا منشوراً للدول ومصر بواسطة معتمديها بهذا الاتفاق وكان ذلك فى ١٥ ديسمبر . ولما رأى جمبتا أن أعمال مصر تسير من سىء إلى أسوأ اقترح على زميله البريطانى ارسال مذكرة تؤيد فيها الدولتان الجناب الخديو فوافقه وأرسلت المذكرة الآتية إلى معتمديها فى مصر لتبليغها إلى توفيق وتم ذلك فى ٨ يناير .

وهذا نصها : —

« حضرة القنصل الجنرال :

كلفناكم غير مرة أن تخبروا الجناب الخديو وحكومته عن رغبة حكومتى فرنسا وانجلترا فى مساعدته ومساعدة حكومته للتغلب على المصاعب المتنوعة التى تزيد الارتباك -

والقلق فى القطر المصرى . فان الدولتين على وفاق وطيد واتحاد تام فيما يتعلق بمصر ، لا سيما بعد حدوث الحوادث الاخيرة وأخصها صدور الامر الخديوى بجمع مجلس شورى النواب مما أوجب المخابرة بين الدولتين واعادة النظر فى شؤون اتفاقهما المذكور . وبناء على ذلك نرجوكم أن تصرحوا الآن للجناب الخديو أن حكومتى فرنسا وانجلترا تريان تأييد جنابه فى الخديوية ، وفقاً للاحكام المقررة بالفرمانات السلطانية التى قبلتها الدولتان قبولا رسمياً ، باعتبار أنها وحدها تكفل الآن استمرار السلم والسكون وتوجب توسيع نطاق الثروة والعمران فى البلاد المصرية ، مما فيه مصلحة الحكومتين المتفقتين على الاشتراك فى السعى لدفع كل ما من شأنه أن يحدث فى مصر ارتباكا أو يخل بنظاماتها وأحوالها سواء كان هذا الخلل وهذا الارتباك ناشئين عن أسباب خارجية أو داخلية

ولا ريب عندنا فى أن هذا التصريح العلنى المبين لمقاصد الحكومتين يمنع حدوث ماعساه يطرأ على حكومة الجناب الخديو من الاخطار ، وان حدث فالحكومتان لا تترددان فى دفعه ولا تحجمان عن صده

وفى أمل الدولتين أن الجناب الخديو يعرف حقيقة ما فى هذا التصريح لتتحقق له الثقة والقوة اللتان لا بد له منهما لادارة أمور القطر المصرى »

عند ئذ ادركنا أن الدولتين تعتزمان التدخل الفعلى فى شئون مصر متى رأتا أن الوقت قد حان لذلك التدخل

ولكن الخديو تلقى بالارتياح الشديد هذه المذكرة مما جعل نفوسنا تطمئن بعض الاطمئنان غير أننا من جهة أخرى سمعنا أن الزعماء يهددون الخديو بتقطيعه إربا إذا لم يرد على الدولتين برفض المذكرة

ولقد أثارت هذه المذكرة غضب العرابيين كما أسلفنا وخواطر مجلس النواب الذى افتتح فى ٢٦ ديسمبر وألح فى نظر الميزانية وسيعلم القارىء تفاصيل ذلك فيما بعد

وقد أثارت هذه المذكرة أيضاً سخط الباب العالى الذى يستنكر تدخل الدولتين فى شئون مصر وكان يرى أن يكون تقديم هذه المذكرة إن لم يكن منها بد بواسطته لأن مصر تحت سيادة الدولة

ولما أحس شريف باشا بسوء وقع المذكرة فى مصر علمنا بصفة خصوصية أنه زار معتمدى فرنسا وانجلترا فى ٩ يناير وأعرب لهما بأنها «أولا» تشجع الخديو على مقاومة الدستور «ثانياً» أنها تنم عن روح غير حسنة نحو مجلس النواب «ثالثاً» أنها ترمى الى عدم

الاعتراف بسيادة الدولة. رابعاً. أنها تهدد مصر بالتدخل الأمر الذى لا تستوجبه الحالة الحاضرة. ورجا من المعتمدين طلب إرسال مذكرة إيضاحية لازالة مخاوف المصريين

وقد روى لنا من يوثق به وله علاقة ودية مع السير ادوارد مالِت أنه أسف لموافقة غرانفل على اقتراح مسيو جمبتا بارسال هذه المذكرة دون أخذ رأيه، وأنه يقول من العبث تشجيع الخديو الذى ذهبت سلطته وأصبح لا حول له ولا قوة. وأن هذه المذكرة قد أضاعت نفوذ انجلترا التى تجاهر الآن بالمعارضة وأبعدت عنا ثقة المصريين وكانت تعتبر انجلترا الصديقة لها

وقد سمعنا أيضاً أن مالِت يقول إن نتيجة هذه المذكرة قد أوجدت جبهة متحدة من الحزب الوطنى والجيش والمجلس ضد تدخل فرنسا وانجلترا

ولكن جمبتا لم يوافق على إرسال مذكرة إيضاحية لأنه يرى فى ذلك تقهقر أمام المصريين ولم يجد غرانفل بدأ من قبول هذه النظرية بعد تردد

وقد تحادثت مع زملائى فى المعية يوم ١٠ يناير في المذكرة الثانية فقال أحدنا إنه سمع لوما وجهه أحد المنتمين لتوفيق على عدم رفضه مذكرة الدولتين التى ترمى الى تدخلهما فى شئون مصر كما يقول العرابيون، فأجاب سموه إنه لم يفعل ما فعله عرابى نفسه عند التجائه الى دورنج معتمد فرنسا وعند مظاهرة ٩ سبتمبر حيث أرسل منشوره لمعتمدى الدول وطلب من نائب معتمد انجلترا المساعدة لتأييد الطلبات التى قدمها فى هذه المظاهرة

مجلس شورى النواب. قديعن التساؤل: هل كان توفيق راغباً فى إيجاد هذا المجلس؟ فأجيب بالنفى، لأنه فى بدء حكمه رفض رغبة شريف باشا فى إيجاد مجلس نواب وأعلم أن الأسباب الدافعة الى هذا الرفض هى:

أولا: لعدم استعداد المصريين لهذا الأمر الهام لأن المجلس الذى تشكل لأول مرة فى سنة ١٨٦٦ وفى المرة الثانية فى سنة ١٨٧٨ لم يكونا إلا صورياً لتنفيذ أوامر اسماعيل فضلا عن أن الانتقال من استبداد الى نظام ديموقراطى يعتبر طفرة غير مأمونة العاقبة

ثانياً: أن الحكومة كانت إدارتها فوضى وماليتها فى شبه إفلاس وكان من هم سموه إصلاحهما. وقد عالجت الحكومة هذين الأمرين وكانت النتيجة حسنة حتى آخر سنة ١٨٨١

ثالثاً: أن الحاشية كانت على رأى سموه ومشجعة له فى هذه الخطة

رابعاً: أنه لم يقبل طلب عرابى تشكيل مجلس شورى النواب إلا مرغماً وخاضعاً للأمر الواقع

ولهذا فانه لما رفع شريف باشا فى ٤ أكتوبر سنة ١٨٨١ مذكرة لسموه بمشروع إنشاء مجلس شورى النواب لم يتأخر عن قبولها ونورد نصها لأهميتها :—

« لقد أظهرت التجارب فى عدة مرات خلل الحالة الموجودة عليها البلاد الآن ، ولهذا فالاصلاحات التى سنشرع فيها فى ظل الساحة العلية تكون متعلقة بأهم صوالح البلاد المصرية ، لأنه يترتب على إجرائها تغيير الحالة المذكورة وإصلاحها شيئاً فشيئا ، وتوطيد الادارة العمومية على أساسات قوية وثابتة .

إنما الاشتغال بمسائل مهمة كهذه والنظر فيها لاخراجها من حيز التصور للعمل لا يأتى حصوله بانفراد هيئة النظار فقط . بل المترآى لهم أن تبادل الأفكار فيها باشتراك الرجال الذين يؤهلهم استعدادهم وخبرتهم بالاشتغال واستقامتهم ومرتبتهم لحيازة ثقة ورضى اخوانهم بهم . ولانتخابهم للنيابة عنهم هو الواسطة الوحيدة للحصول على الفائدة المقصودة من تلك الاصلاحات . وقد طابق رأى عمد الأهالى بالنيابة عن عمومهم هـذا الرأى الذى رأته هيئة النظار ، ولذلك نرى أنه من الواجب علينا أن نطلب من المراحم الخديوية تلبية التماس أهالى البلاد وجميع أعيان ووجوه القطر لأخذ رأيهم بخصوص احتياجات الأقاليم وعرض الخلل الحاصل فى الأدارة عليهم . واجراء الاصلاحات اللازمة بمساعدتهم .

وللوصول لهذا الغرض لايوجد الآن شىء سوى اتباع لائحة مجلس شورى النواب الصادرة فى سنة ١٨٦٦. نعم إن تلك اللائحة ليست مستوفاة ولا ملائمة لأفكار الأهالى ومقاصدهم ، وكانت قد عملت جملة مشروعات وتقدمت عن هذا الخصوص . لكن هيئة النظار باتحادها مع مجلس شورى النواب ستشتغل فى البحث عما يلزم اجراؤه من التنقيحات والتعديلات فى قانون النواب مع مراعاة حقوق الحضرة الخديوية وحالة القطر

هذا ومن الجلى الغنى عن البيان أن العهود والترتيبات التى نشأت عن الحالة المالية وارتبطت بها الحكومة . وكذلك القوانين والأوامر العلية المشتملة على تلك العهود والترتيبات لا تدخل ضمن المسائل الجائز نظرها والبحث فيها بمجلس النواب . لأنها موضوع عقد صلح مع الدول ، ولا يجوز تعديلها أو تغيير شىء منها إلا برضاء الدول التى عقدت معها .

وعلى ذلك فمجلس النواب سيؤدى مأموريته بدون تعرض للمصالح الواجب احترامها . وسيكون عضد الحكومة لذاتكم العلية فى اجراء الاصلاحات المشروع فيها . وعوناً على تأمين المصريين تأميناً كافياً على النفس والعرض والمال . ولهذا ، واتباعاً للمادة ١٦

من لائحة مجلس الشورى المؤرخة فى ٢١ رجب سنة ١٢٨٣، أتشرف بأن أقدم للاعتاب السنية مشروع أمر عال بانتخاب النواب وافتتاح المجلس فى ١٥ كيهك سنة ١٥٩٨ الموافق غرة صفر سنة ١٢٩٩ و٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

أما مدة الثلاثة الشهور الباقية لحين افتتاح المجلس فسأشتغل فيها مع رفقائى بتحضير المشروعات اللازم عرضها لحضرات النواب . وسنستلفت أنظارهم بالخصوص نحو المواد المختصة بالضرائب . وبالعونة والبدلية المتعلقتين بالعمليات والأشغال العمومية . لأنها مسائل ذات أهمية جسيمة بالنسبة للمزارعين . وسنأخذ رأيهم أيضاً فى ترتيب مجالس إدارة بالمديريات . لأن وقايتهم بالأقاليم واستمرار معاملتهم مع أهاليها يجعلان رأيهم ذا فائدة عظمى فى ترتيب تلك المجالس وتعيين حدودها واختصاصاتها

ومن ثم فاذا تكرمت الحضرة الخديوية بالتوقيع على مشروع الأمر العالى المقدم لسدتها السنية يبادر فى الحال ناظر الداخلية باجراء التنبيهات اللازمة على المديرين والمحافظين بانتخاب النواب بالشروط المقررة باللائحة المار ذكرها ».

وفى نفس هذا اليوم صدر ديكريتو بتنفيذ ما عرضه على سموه محمد شريف باشا بانتخاب أعضاء المجلس وبافتتاحه فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١

سمعت من دومرتينو (باشا) أن مالت يقول بعدم معارضته لايجاد مجلس شورى ، غير أنه يضيف الى ذلك أنه يخشى احتمال طلب النواب المناقشة فى أمور خارجة عن اختصاصاته ، اعتماداً على قوة الجيش دون الوطنية التى يدعيها العرابيون . وأنه يقول إن إيجاد هذا المجلس تجربة خطرة

مع أن الذى سمعناه أن حكومته تعطف على قيام النظام النيابى فى مصر . فنحن فى حيرة من هذا التناقض

أما مسألة زيادة الجيش الى ١٨٫٠٠٠ فقد اجتمع ، عند شريف باشا فى ٢٢ نوفمبر، المراقبان وناظر الجهادية وتناقشوا فى المبلغ الذى طلبه لزيادة الجيش وهو ٦٠٠٫٠٠٠ جنيه ، فأعرب المراقبان عن عدم وجود المال الكافى ، وبعد الأخذ والرد والتساهل منهما ، تقرر زيادة ميزانية الجهادية الى ٥٢٢٫٠٠٠ جنيه ، ويكون عدد الجيش ١٥٫٠٠٠

وقد تمت الانتخابات ، وصدر الأمر بتعيين محمد سلطان باشا نائب المنيا ، رئيساً للمجلس الذى افتتح فى الميعاد المحدد له بنظارة الأشغال

ونظراً لخطورة هذا الحادث ، بادرت بالذهاب إلى قاعة الاجتماع وكنت أرى

النواب فى حركة ناشطة ، وعلى وجوههم آيات السرور والاستبشار . وسمعت بعضهم يقول ان الأمة قد استطاعت أن تحقق أمانيها بفضل ما بذله عرابى وزملاؤه ، وكانوا يضطرمون حماسة فى أقوالهم وحركاتهم .

ولما حضر الخديو قاموا إجلالا له . ثم ألقى عليهم خطبة ملخصها : أنه مسرور اليوم لاجتماع ممثلى الامة ، وأنه كان يفكر فى دعوة مجلس النواب منذ تولى الحكم لولا الظروف التى أحاطت بالبلاد . ثم طلب منهم معاونة الحكومة فيما يعود على البلاد بالخير والتقدم ، متوسلين بعناية الله تعالى وامداد رسوله الكريم . ومتمسكين بقوة ارتباطنا بالحضرة الشاهانية والدولة العلية .... الخ .

وبعد أن عاد الخديو إلى السراى دخل النواب غرف الاستراحة ، ثم عادوا إلى المجلس فألقى عليهم الرئيس سلطان باشا خطاباً نوه فيه بحسن نية الخديو وحث النواب



محمد سلطان باشا



سليمان أباظه باشا

على بذل المعونة الصادقة للحكومة ، والمحافظة على المعاهدات والمواثيق التى عقدتها مصر مع الدول . وقد أجابه سليمان باشا أباظه نائب الشرقية بخطاب خلاصته :ـ ان النواب يعلمون الصعوبات التى تحتمها عليهم مهمتهم وأنهم عازمون على اداء واجبهم كامل

الاداء ، مادام الخديو والحكومة سيمهدان لهم الطريق ، وما دام قصد الجميع خدمة الأمة والعمل لمصلحتها .

ولكن .. هل كان توفيق مرتاحا لوجود مجلس النواب ؟

لم أكن لأظن ذلك .. لانه لا زال متشائماً من الحالة وقليل الثقة بالمجلس ، لأن نفوذ العرابيين كان فيه كبيراً

وفى ٢ يناير سنة ١٨٨٢ حضر لمجلس النواب شريف باشا وألقى خطابا قال فيه ، بعد أن نوه بعدم ملاءمة اللائحة الأساسية التى تشكل المجلس على مقتضاها ، : « وها أنا أقدم لكم لائحة جديدة موافقة لمقاصد العموم للنظر فيها »

« وقد أعطت لكم الحكومة الحرية التامة فى إبداء آرائكم وحق المراقبة على أفعال مأمورى الحكومة من أى درجة وأى صنف كانوا ، ونصرح لكم بنظر الموازين العمومية وابداء رأيكم فيها ، ونظر كافة القوانين واللوائح ، وكذلك تعهدت بأن تجعل النظار مسئولين لديكم عن كل أمر يترتب عليه إخلال بحقوقهم »

ثم قال : « إنه لا يجوز لحضراتكم ولا للحكومة مس المعاهدات المالية أو قانون التصفية التى تربط مصر بالدول الأجنبية »

وأخيراً طلب من المجلس النظر حالا فى هذه اللائحة . ثم قدم للمجلس مشروعاً بلزوم ترتيب مجلس للادارة وتحضير القوانين ومحاكمة المأمورين وغير ذلك

فشكل المجلس لجنة لفحص اللائحة الأساسية الجديدة وإبداء رأيها فيها فوافقت اللجنة على أغلب المواد ، إلا ما تعلق منها بميزانية الحكومة ، فانها رأت أن للمجلس الحق فى مراجعتها . فبعث قراراً لرآسة مجلس النظار مع تعديل اللائحة

غير أن شريف باشا لم يعط الحق له فى ذلك ، خشية تطرف النواب والعبث بالمعاهدات التى بين مصر والدول فى شأن الديون وقانون التصفية ، وكان يرى مع المراقبين أنه إذا تناقش الأعضاء فى الميزانية ، فقد تخرج المالية من اختصاص مجلس الوزراء والمراقبة

وفى السراى كنا نخشى نتيجة هذا الخلاف ، لأنه يخلق سبيلا لتدخل الدولتين فرنسا وانجلترا فى هذه المسألة الخطرة . وفعلا أبرق غرانفل إلى مالت فى ١٦ يناير يقول له إن إلحاح المجلس فى نظر الميزانية يؤدى إلى مسئولية النظارة

كل يوم يمر بنا بعد الخلاف الحاصل بين المجلس وشريف باشا من جهة ، ومعتمدى الدول من جهة أخرى ، نحس بتفاقم الخطب الذى أدخل الرعب فى نفوس الأجانب . حتى لقد سمعنا أن زعماء الحركة يهددون شريف باشا . وقد بسط للنواب الموقف الحرج الذى نشأ عن الحاحهم فى نظر الميزانية ، واستصدر أمراً بذلك ، وهو ما يتعارض والمعاهدات الدولية

وفى أول فبراير سنة ١٨٨٢ أعاد مجلس النظار اللائحة الأساسية باشارة مؤداها أن معتمدى دولتى فرنسا وانجلترا يريان أن لا حق لمجلس النواب فى تقرير الميزانية ، ولكنهما مع ذلك يقبلان المخابرة مع دولتيهما إذا تم الاتفاق بين النواب والحكومة على مواد اللائحة كلها ، وتترك المادة المتعلقة بالميزانية وأن يبدى النواب رأيهم النهائى بخصوصها لتجعله الحكومة أساساً للمخابرة مع الدولتين

فأجاب المجلس فى ٢ فبراير بأن لا حق لمعتمدى الدولتين فى معارضة ما هو من شئون مصر الداخلية ، وأنه يصر على نظر الميزانية كقراره السابق . وأعاد اللائحة بعد موافقته على تعديلات الحكومة الأخيرة

وقد ذهبت لجنة من النواب لشريف باشا طالبة الجواب النهائى على طلبهم . فأبى . فذهبت هذه اللجنة بعد ذلك الى توفيق والتمست منه إما قبول اللائحة الأساسية مع تعديل المجلس أو استقالة النظارة . فوعدهم بالنظر فى التماسهم وإعطاء الجواب عنه بعد التروى . وفى الحال اجتمع شريف باشا ومعتمدا الدولتين عند الخديو وأظهر لسموه رفضه قبول نظر المجلس للميزانية كطلب المعتمدين ، وقدم اليه استقالته . وبعد انصرافهم دعا الخديو أعضاء اللجنة وكلفهم بانتخاب رئيس نظارة جديد فامتنعوا تاركين للخديو تعيين من يرى فيه الأصلحية لادارة البلاد . ولكنه كرر عليهم ما أمرهم به ، وأخيراً التمسوا انتخاب من ينفذ طلب المجلس

نظارة محمود سامى باشا البارودى . وبعد المداولة مع الحاشية ومعرفة ما يطلبه الزعماء ، صدر أمر الخديو فى ٥ فبراير بتعيين محمود سامى باشا البارودى خلفا لشريف باشا لعلمه برغبة المجلس فيه ، فشكل نظارته وأدخل فيها عرابى باشا ناظراً للحربية ، فسر النواب من هذا الانتخاب وشكروا سموه على ذلك (١)

---

(١) انعم على عرابى برتبة اللواء بمناسبة تقلده النظارة

وفى ٦ فبراير عقد مجلس النظار جلسة دارت المناقشة فيها على لائحة النواب فأقرها بما فى ذلك النظر فى الميزانية

وفى ٨ منه خطب رئيس النظار فى المجلس قائلا : إنه حمل اليه اللائحة الأساسية ، وحض الأعضاء للمحافظة على حدودها

فابتهج الأعضاء ابتهاجا عظيما وشكروا الحكومة على اجابة طلبهم

إلى هنا كان النصر المبين حليفا للعرابيين ، وكانت الهزيمة شديدة لسياسة الدولتين ، وكنا نقول . آه لو أن عرابى يقف على هذا الحد ونجتاز هذه العقبة بسلام لأقمنا له تمثالا اعترافا بجهوده التى أوصلت البلاد إلى إيجاد دستور دون إراقة دماء ! !

ولكن . . ما وراءك يا عصام !

المؤامرة الجركسية . بمجرد تبوء عرابى كرسى نظارة الجهادية والانعام عليه برتبة اللواء ، اهتم بترقية عدد عظيم من الضباط المصريين إلى رتب مختلفة ، فنال على فهمى وعبد العال حلمى ويعقوب سامى وكيل الجهادية وطلبه عصمت واثنان غيرهم رتبة اللواء ، وثمانية أمراء آلايات ، وستة عشر قائم مقام ، وترقيات أخرى متنوعة عددها عظيم جداً يعد بالمئات ، ولم يسع الخديو إلا التصديق على هذا الطلب

ولم يكن للضباط الجراكسة نصيب من هذه الترقيات الأمر الذى أغضبهم وظنوا السوء بالمستقبل

ولا عجب إذا فكروا فى الانتقام ، وفعلا حضر الضابط راشد افندى أنور فى ٣١ مارس إلى طلبه عصمت باشا وأخبره بوجود مؤامرة لاغتيال حياة عرابى وكبار الزعماء . ولما علم عرابى بالأمر شكل فى الحال مجلساً عسكرياً لمحاكمة المتآمرين تحت رياسة راشد باشا حسنى ، وقد ساد عليه الرعب لدرجة استوجبت سكناه فى القشلاق دون المنزل

وعلمنا أن مالت حضر للسراى فى ١٦ ابريل فأنبأه توفيق بشدة قلقه من جراء القبض على ثلاثين ضابطاً أغلبهم من الجراكسة منسوب إليهم المؤامرة لاغتيال حياة عرابى ، ولهذا إذا سار سموه إلى جانب الفريق القوى يتذمر طبعاً الجراكسة والأتراك فيخشى منهم الأذى والضرر

دارت المحاكمة سراً إلى ما بعد شهر ابريل ولم تصل المحكمة إلى كل الحقائق حتى إذا

بخليل افندى حسنى الملازم أحد المتهمين ، يتطوع لافشاء سر هذه المؤامرة ، فعرف بأن محمد راتب باشا السردار [١] هو رأس المتآمرين وأنه اعتمد على محمد افندى نيازى وأمين افندى شكرى فى تنفيذ رغبة المتآمرين . وكان اجتماعهم فى منزل أحدهم احمد افندى راشد الملازم وتحالفوا على حفظ سر عملهم . وأفشى خليل افندى اسماء المتآمرين وأن راتب باشا كان يجتمع ببعضهم أحياناً وتم الاتفاق على تقديم ثلاث عرائض إحداها للسلطان والثانية لسمو الخديو والثالثة لحضرات القناصل ، بالشكوى من ظلم العرابيين واضطهادهم لهم ، وكان عدد المتآمرين ١٥٠ شخصاً انتدب احمد افندى راشد لأخذ توقيعاتهم على هذه العرائض ، والسر كان محفوظاً عند كبار المتآمرين

ومما قاله أيضاً إن الاجتماعات تكررت فى منزل عبد الله افندى الكردى ، وهو رئيس التسعة عشر ضابطاً من الآلاى السودانى الذين رفتوا « وسبق التنويه عنهم » ، وحصل الاتفاق على انتخاب رجب افندى راشد وحسن افندى حلمى وعبد الله افندى لطيف رؤساء ، كل واحد يرأس ٥٠ شخصاً يقسمون الايمان أمامهم بحفظ الأمانة والسر والاعتراف بالرياسة العليا لراتب باشا . ومتى زاد عدد الجمعية يتعين عليها امراء الآلايات مثل محمود بك طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقى . وتقرر أن يكون الحلف الرسمى على مقام السيدة زينب . على أن عبد الله افندى لطيف لم يقبل الرآسة إلا بعد انتشار الجمعية لكى يتمكن من الحصول على ٥٠٠ باشبزوق بواسطة حسين بك القره جوللى

غير أنهم كلفوه باستشارة بعض الذوات فى تشكيل جمعيتهم ، فكان رأيهم استقباح الأمر . عند ذلك انسحب من الجمعية . ثم توجهنا إلى منزل احمد افندى فهيم وتداولنا ولكننا لم نتفق على قرار نهائى ، بل قلنا بوجوب كتمان السر ، وقد قصصنا القصة على راشد افندى أنور ، ظناً منا بأنه سيكون معنا لقاء عدم نواله الترقى ، فأبى

ولما أتم إقراره أمام المجلس العسكرى صادق على كل ما جاء فى أقواله جميع المتهمين

وفى ٢٢ ابريل جاءت الأخبار للسراى بأن عدد المقبوض عليهم إلى هذا التاريخ بسبب المؤامرة بلغ ٤٨ منهم عثمان رفقى باشا ، وهم يعاملون فى السجن معاملة سيئة ،

وأخيراً صدر المجلس العسكرى على ٤٠ ضابطا من المتآمرين أحكاما قاسية ، إذ

---

(١) الذى ترك مصر أخيراً إلى نابلى ليلحق باسماعيل

حكم بنفيهم إلى أقاصى السودان بعد تجريدهم من رتبهم ونياشينهم ، أما بالنسبة لراتب باشا فالمجلس يتهمه بالسعى لارجاع اسماعيل لأريكة مصر ، وإذا وطئت أقدام الباشا المذكور أرض مصر سيضبط وينفى أيضاً إلى السودان

طلب الخديو من عرابى أن يعرض الحكم على مجلس النظار فلم يوافق على هذا الطلب بل رفض ، وأيده زملاؤه فى الرفض ، لعدم ضرورة ذلك . ثم استشار توفيق معتمدى الدول ؛ فكان من رأى مالت أنه إذا كان سموه يرفض هذا الحكم فيكون رفضه باسم العدل والانسانية ، فضلا عن أن المحاكمة كانت سرية . ومعتمد ايطاليا أشار برفض الحكم . ومعتمد النمسا تنحى عن إبداء رأيه . والفرنسى قال باعادة المحاكمة وفى أثنائها يصدر عفو الخديو

فلما أبلغ توفيق الباب العالى هذه الأحكام وردت منه برقية يقول فيها بعدم التسرع فى البت فى الأحكام الصادرة ضد المتآمرين ، حيث يوجد من هو حائز لرتب أعطيت من السلطان ولا يمكن تجريدهم من هذه الرتب الا بأمره

فرد توفيق بأنه سيعمل بموجب الفرمانات . وأرسل صورة تلغراف الباب العالى ورده عليه للنظار ، فاستشاطوا غيظا وطلبوا من سموه إرسال تلغراف آخر على نقيض تلغرافه الأول فأبى

وكان من رأى مالت إسراع توفيق بالبت فى هذه المسألة قبل أن تدخل تركيا فيها بارسال وفد

ثم قابل البارودى مالت فى ٨ مايو وأخبره بأنه إذا وردت أوامر من الباب العالى بعدم تجريد الضباط المسجونين فالنظارة لا تطيعها ، وإذا حضر وفد عثمانى فيمنع من النزول ، ولو اقتضى الحال استعمال القوة ؛ وتكون النتيجة قيام ثورة ضد السلطان ويأمل عدم تدخل الانجليز فى الأمر

وفى ٩ مايو طلب الخديو الاجتماع بمعتمدى الدول لاستشارتهم فيما طلبه الباب العالى من إرسال دوسيه التحقيق ليبدى رأيه فيه. ولكن سموه يرى أن ذلك سيؤدى الى إطالة الأزمة . فنصح مالت وزميله الفرنسى (بناء على رأى حكومتيهما) باصدار أمره بنفى المتهمين إلى خارج القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم . وقد أمضى الخديو الأمر بذلك أمامهما . وبعد نزولهما توجها إلى مجلس النظار وتقابلا مع الرئيس وأبلغاه بأنهما لما علما منه الاعتراض على تدخل تركيا نصحا لسموه بعدم الاجابة على ما طلبه الباب العالى من ارسال الدوسيه ، والاكتفاء بنفى الضباط لخارج مصر وكان ذلك بصفتهما الشخصية ،

وسألاه عما سيفعله إذا لم يغير الخديو الأمر الذى أصدره والذى أوجب غضب النظار. فقال هذا أمر يخص مجلس النظار ، وأضاف أنه ما دام الخلاف موجودا بيننا وبين الخديو فما علينا إلا أن نحتفظ بمراكزنا وندعو مجلس النواب للنظر فى هـذا الخلاف ، ونحن نحافظ على سلامة الخديو والأمن العام ، وستكون الشكوى من الخـديو أساسها أنه يقوم باعمال دون أخذ رأى المجلس

وقد انقطعت العلاقة بين الخديو ونظاره من هذا اليوم

المظاهرة البحرية ومطالب الدولتين والخطر على حياة توفيق . لما أعلن محمود سامى معتمد انجلترا بقطع علاقات النظارة مع الخـديو طلب عرابى من سلطان باشا عقد مجلس النواب للنظر فى الخلاف الواقع فأبى ، لأن المجلس فى عطلته ولا يمكن عقده إلا بديكريتو . فقرر مجلس النظار فى جلسة دامت ثمانى ساعات يوم ١١ مايو استدعاء النواب لمصر تلغرافياً

وفى يوم ١٢ توافد النواب للعاصمة ، وذهبوا لمنزل عرابى وقـد أشيع عند ذاك أنهم سيجتمعون ليقرروا عزل توفيق ، ونفى عائلة محمـد على ، وانتخاب رئيس النظار حاكماً على مصر

ولـكن الذى حصل هو أن النواب ذهبوا الى سراى الاسماعيلية وعرضوا على الخديو إيجاد الوفاق بينه وبين النظارة ، فأبى ، لأنها هددته وهددت عائلته بالنفى . فعم القلق عند المصريين والأجانب ، وأحس توفيق بدنو الخطر على حياته

وزاد القلق والذعر عنـد ما أشيع أن رؤسـاء قبائل العربان يرغبون فى احتلال القاهرة للذود عن توفيق وتشتيت شمل النواب والعرابيين . وقد بولغ فى عددهم، فقيل إنهم يزيدون عن مائتى ألف بدوى

وقـد سمعت محمود خليل باشا ، رئيس أقلام عربى المعية ، يقول إن أفندينا بعيد جداً عن قبول هذه الفـكرة ، لأن البدو إذا دخلوا فى العاصمة يكون أول همهم النهب والسلب ، ولا يبعد حصول حرب أهلية بينهم وبين الجهادية، وتـكون النتيجة الخراب والدمار وضياع البلاد ! وأضاف محمود خليل باشا على ذلك قوله : وكنا نحن الحاشية على هذا الرأى

وقد اهتم معتمدو الدول للحالة الخطرة التى وصلت إليها مصر ، فوردت تعليمات

مالت وزميله الفرنسى فذهبا فى يوم ١٤ مايو الى عرابى وأبلغاه أنه اذا كان يعمل بالاتفاق مع الخديو وينفذ أوامره فان الحكومتين تنظران له بعين الرضا، وأن حفظ الأمن العام وسلامة الخديو مطلوبان منه شخصياً . فأجاب بأنه يتحمل مسئولية ذلك ما دام ناظراً للحربية

وفى نفس هذا اليوم تداول النواب فى إيجاد حل المشكلة ، ثم تكونت لجنة برياسة سلطان باشا وذهبت الى الخديو، بصفة غير رسمية، ترجوه حلها . وتكررت مقابلاتهم لسموه ، وعرضت جملة حلول منها استعفاء سامى باشا مع بقاء النظار الآخرين واسناد الرياسة الى مصطفى باشا فهمى الذى رفض هذه الرياسة . وأخيراً استرضى النواب الخديو ورجوه بقاء النظارة على حالها ، وانتهى الأمر بقبول هذا الحل ، وكان ذلك فى يوم ١٥ مايو

وفى نفس هذا اليوم ذهب معتمد انجلترا وفرنسا الى السراى وأخبرا الخديو بأن دولتيهما عزمتا على إرسال أسطول لتأييد سلطته ولحفظ الأمن والنظام ، وستستعمل وسائل أخرى لتحقيق أغراضهما . وأنه نظراً لعدم إمكان تغيير النظارة يجب تناسى الشخصيات والتعاون بينها وبين سموه ، لتجنب الأخطار التى تتعرض لها مصر

وفى مساء هذا اليوم تقابل النظار مع الخديو وأظهروا له الخضوع ، ولم يعاتبهم على ما حصل منهم فى الأيام الأخيرة . واكتفى بأن أوصاهم بالسهر على حفظ الأمن فى البلاد فوعدوا بتنفيذ أوامره .

وفى يوم ١٦ علمنا أن الدولتين أبرقتا لممثليهما فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا والروسيا بأنه نظراً لتفاقم الخطب فى مصر قررتا إرسال أسطول مشترك الى الاسكندرية لتثبيت سلطة الخديو وحفظ الأمن ، وسترسل الحكومتين لممثليهما فى الأستانة للنصح للسلطان بعدم المعارضة

وفى اليوم نفسه زار محمود سامى معتمد انجلترا ، كما زاره ناظر الحربية كل على انفراد ، وأكد له حفظ النظام اذا وصل الأسطول الاسكندرية

هل هذه الاحتياطات التى قامت بها الدولتان أزالت مخاوف توفيق ؟ . كلا . لأننا كنا نعلم أن القلق لا يزال سائداً على أفكاره وأنه لا يأمن على حياته غدر العرابيين

وفى ١٨ مايو أعلم الباب العالى سفيرى انجلترا وفرنسا بعدم ارتياح السلطان لعزم

دولتيهما إرسال أسطوليهما مادامت النظارة المصرية قد خضعت للخديو. فلم يسر توفيق هذا النبأ ، لأنه يشجع العرابيين ويقلل ما بقى من نفوذه

لما بلغ عرابى قرب وصول أساطيل حربية أعد العدة بعمل تجهيزات حربية ، فأبلغ الخديو معتمدى فرنسا وانجلترا فى ١٨ مايو بأنه أفهم عرابى أن هذه الاستعدادات منافية لرغبة سموه ، لأنها تشعر بالعداء ضد الدولتين . فأظهر عرابى الطاعة والاستعداد لتنفيذ الأمر ولكنه استمر فى هذه التجهيزات

وفى ١٩ منه زار المعتمدان المذكوران توفيق وأبديا مشورتهما باستقالة النظارة ، وأن يبعد زعماء الضباط عن مصر ، مع حفظ رتبهم وأملاكهم ، وأن يبرحوا مصر سنة على الأقل . وإذا تم ذلك ألفت نظارة تحت رياسة شريف باشا وبذلك تحل المسائل الأخرى بسهولة . وإذا فرض وأظهر السلطان عداءه لارسال الأسطول ، مما يشجع العرابيين على المقاومة ، فيطلب من تركيا إرسال جيش لاخضاعهم

وكنا نعلم فى السراى أن مالت لم يحبذ إرسال الأسطول ولا التدخل الحربى ، وأنه يفضل تدخل تركيا الحربى . وأبدى رأيه هذا لوزير خارجية انجلترا . إلا أن فرنسا تمسكت بابعاد تركيا عن التدخل فى المسألة المصرية . والتزمت انجلترا أن توافقها على إرسال الأسطول

وكانت سياسة توفيق موافقة لرأى مالت فى تدخل تركيا لحسم الخلاف الواقع بينه وبين العرابيين . وقد أظهر ارتياحه التام للتدابير التى أبداها مالت فى حديثه السابق

وفى فجر يوم ٢٠ منه وصل الأسطول المشترك ، الفرنسى والانجليزى ، إلى ميناء الأسكندرية .

وفى هذا اليوم أعلم دومرتينو باشا الخديو ، نقلا عن مالت ، بأن التعليمات الخصوصية التى وردت له تقضى بعدم اختلاطه ولا الاشارة بأى خطة تتبع ، بل يكون عمله محدوداً فى إظهار تثبيت سلطة الخديو وأن ينصح لسموه بأنتهاز فرصة وصول الأسطول فيطلب من النظارة استقالتها وتخلفها نظارة أخرى برياسة شريف أو غيره ممن يعتمد عليه ، وأنه إذا تمت رغبة الدولتين يصدر الخديو عفواً عاماً ، ولا تمس أملاك ورتب عرابى وزملائه

فتنفيذاً لهذه الخطة التى وافق عليها توفيق ، كلف سلطان باشا بأن يتوجه إلى عرابى ومحمود سامى ويطلب منهما استقالة النظارة . فوعدا بالنظر فى هذا الطلب

وفى ٢١ مايو أرسل الباب العالى إلى الخديو يقول: « إن الدول جميعاً بما فيها فرنسا وانجلترا كررت احترامها للسيادة العثمانية على مصر ، ولا تعتبر وجود الأسطول إلا كزيارة إعتيادية ، وما كنا نعلم ، لا نحن ولا الدول الأخرى ، موعد مغادرة الأساطيل إلى الأسكندرية . وقد وعدت الدولتان مغادرتها للمياه المصرية قريباً، وطلبنا أنه فى حالة إرسال بلاغات لمصر ، يلزم أن يكون ذلك بواسطة الباب العالى . ولا نشك فى ولائكم للدولة واحترامكم لنصوص الفرمانات »

وفى ٢٢ مايو علمنا أن سلطان باشا تقابل مع مالت وأخبره بأنه قام بابداء رغبة الخديو إلى محمود سامى باشا ولعرابى باستقالة النظارة وفى حالة الرفض يرى سلطان باشا طلب استدعاء مجلس النواب لسحب الثقة من النظارة فتسقط

وفى نفس هذا اليوم أبلغ مالت جرانفل ما احتواه التلغراف الرسمى الذى ورد من الباب العالى لتوفيق ، وما سمعه من رئيس مجلس النواب وتدخله لاسقاط النظارة ، وقد شجعه على تنفيذ ذلك حتى لا يكون بالدول حاجة للتدخل

وفى ٢٣ منه أخبر مالت أن رئيس النظار أجاب سلطان باشا بأن النظارة مستعدة للاستقالة إذا غادرت الأساطيل مياه الاسكندرية ، وقال إن زميله الفرنسي قابل عرابى وطلب منه مغادرة القطر فرفض لعدم امكانه ترك وظيفته ولا وطنه ، والنظارة لا تعترف إلا بتدخل السلطان — دون فرنسا وانجلترا — لأى مطلب كان

وقال سلطان باشا لمعتمد فرنسا أيضاً إنه لا يمكن الاعتماد على النواب لشعورهم السيء نحو وجود الأساطيل

وعلمنا أن مالت أبرق لحكومته بأن الاستعدادات الحربية قائمة بنشاط وأن الشعور سيء نحو الأجانب

وفى ٢٥ منه قدمت مذكرة فى شكل بلاغ نهائى من معتمدى فرنسا وانجلترا لمجلس النظار وصورة منها للخديو تتلخص فى « طلب استقالة النظارة وابعاد عرابى عن القطر المصرى مؤقتا ، ونفى عبد العال حلمى وعلى فهمى فى داخل القطر مع حفظ رتبهم ونياشينهم ومرتباتهم . وتضيف الدولتان إلى ذلك أنهما لا تقصدان من تدخلهما فى شئون الحكومة المصرية إلا الرجوع بها إلى الحالة الأصلية ورد السلطة إلى الخديو . وأن هذا هو الضمان الوحيد لاستقامة الأحوال فى مصر »

علم العرابيون أن الخديو قبل مذكرة الدولتين فتوجه فى ٢٦ مايو إلى السراى محمود سامى باشا رئيس النظار ومعه مصطفى فهمى باشا ناظر الخارجية . فلما قابلا سموه سألاه

عن رأيه فى هذه المذكرة فأجابهما ، بقبوله لها . فاعترضا على هذا القبول قائلين « إنه كان يجب الرجوع فى هذا الأمر الهام للسلطان، فرد عليهما بأنه كيف يلجأ لجلالته فى مسألة داخلية مع أن البلاد تطلب استقلالها . وعند ذاك طلب رئيس النظار صدور ديكريتو بجمع النواب لعرض الخلاف عليهم فأبى . فانسحبا بدون إجابة لامتعاضهم مما سمعاه

أرادت النظارة أن تثبت احتجاجها رسميا على قبول توفيق للمذكرة ، فجمع محمود سامى باشا زملاءه عقب انصرافه من السراى ، وبعد المناقشة الطويلة ، قرروا أن هذا القبول يتنافى مع الرأي الذى أجمعوا عليه ، وهو أن تدخل الدول الأجنبية بهذ الشكل فيه مساس جوهرى بحقوق السلطان فى مصر ، ولهذا فانهم يقدمون استقالتهم وكان ذلك فى يوم ٢٦ مايو

وقدأرسلت انجلترا وفرنسا لمعتمديهما بالآستانة ولسفرائهما لدى الدول الأخرى ، بلاغا بأنهما تريان أن يعجل السلطان بارسال أمر يكون معضداً للخديو ، وينفى عنه التهمة التى نسبها اليه النظار المستقيلون ، وأن يستدعى الباب العالى الثوار العسكريين الثلاثة ورئيس النظار السابق الى الآستانة لسؤالهم عن وجهة نظرهم

حصلت رجة عنيفة فى السراى فى هذا اليوم وبدأت مخاوف توفيق على حياته تظهر من ملامحه

وفى الحال استدعى الخديو شريف باشا ، وعرض عليه تشكيل نظارة جديدة . فاعتذر لوجود زعماء الضباط فى القاهرة لأنهم يعرقلون كل مساعيه ، فاجتمع بكبار حاشيته ، وبعد التفكير فيما يجب عمله ، أمر سموه محمود باشا خليل رئيس الأقلام العربية بتحضير أوامر لوكلاء النظارات ، ملخصها أنه بالنظر لاستقالة النظار فعليهم القيام بأعمالهم مؤقتا

وأيضاً بتحرير منشورات إلى جميع الجهات ، يدعو بها رجال الادارة للمحافظة على الأمن وطمأنة الخواطر من ناحية قدوم الأسطولين لأنهما حضرا لغرض سلمى ، وأن ينبهوا العمد والمشايخ إلى اليقظة وحث الأهالى على السكينة والانصراف إلى أعمالهم

وأراد الخديو كذلك أن يبذل جهده لملافاة الخطب من ناحية رجال العسكرية ، فدعا اليه فى يوم ٢٧ مايو جميع الكبراء والعظماء من العسكريين والملكيين والعلماء والأعيان ، وقد شهدتهم يفدون إلى سراى الاسماعيلية ، وكنا نترقب نتيجة هذا الاجتماع الخطير بنافذ الصبر ، فما لبثنا أن علمنا أن الخديو طلب من رجال العسكرية قبول مطالب الدولتين لأن الحكمة تقضى بذلك . فأجابه طلبه عصمت : « اننا مطيعون جميعا للجناب

السلطانى الشاهانى ، وللجناب الخديو ، ولكن هذه المذكرة يستحيل تنفيذها فهى تتعلق بمسائل ، من اختصاصات الباب العالى أن ينظر فيها » ثم دارت عدة مناقشات بعدذلك فأعلن الخديو أنه سيتولى قيادة الجيش بنفسه . وهنا قاطعه طلبه عصمت قائلا « إن الجيش كله لا يقبل مذكرة الدولتين ولا استعفاء النظارة » ثم خرج على أثر ذلك وتبعه بقية الضباط وانفض المجلس دون جدوى

وأراد سلطان باشا أن يتدارك الأمر ، فسعى لتخفيف لهجة المذكرة بطريقة ترضى الدولتين والنظارة . وانقضى يومان فى هذا المسعى ولم يسفر عن نتيجة

وفى مساء ٢٧ وردت برقية على الديوان الخديو من ضباط آلاى رأس التين وفيها : أنهم لايرضون البتة غير عرابى ناظراً للجهادية وأنه إن مضت اثنتا عشرة ساعة ولم يرجع إلى منصبه يصبحون غير مسئولين عن الامن

ثم علمنا أنه بعدانصراف المجتمعين بسراى الاسماعيلية ، تقدم إلى سلطان باشا بعض العلماء والأعيان ، والتمسوا منه إيجاد حل لهذه المشكلة الخطرة لمنع ما عساه يقع من النهب والسلب إذا سادت الفوضى فى البلاد . فطلب من يعقوب سامى وطلبه وغيرهم من الضباط العظام الذين كانوا حاضرين فى الاجتماع المذكور أن يقابلوه فى منزله ، فلما حضروا انتقد مسلكهم نحو الخديو الأمر الذى سيجر الخراب والدمار على البلاد ، ونصحهم أن يقدموا طاعتهم له . فأجابوه بأنهم لا يعملون شيئاً دون أمر عرابى . فرد عليهم بأن عرابى عزل من منصبه بسقوط النظارة . ولما امتنعوا أرسل فى طلب عرابى.

وفى المساء بينما كان النواب مجتمعين فى منزل سلطان باشا للتشاور فى المسألة ، حضر عرابى ومعه عدد عظيم من الضباط يقودون خمسمائة جندى تقريباً حاصروا المنزل . ثم قام عرابى وألقى خطبة كلها مطاعن ومثالب على سمو الخديو وعلى الخديويين السابقين ، وهدد النواب والأعيان المجتمعين ، ووصل فى وقاحته إلى أن أعلن بخلع الخديو ، وقال إن فى امكانه أن يأمر خليل بك كامل بأن يتوجه بقوة ويحاصر السراى ويرغم توفيق بالتنازل . عند ذاك صاح الضباط والجند بعزل الخديو . ثم صاح عرابى ليقم من كان معنا . وأخرج محمد عبيد سيفه من جرابه وأقسم بالطلاق أنه سيقطع رأس من يرفض القيام . ولكن تردد النواب ورفضوا مع رئيسهم القيام ، إلا القليل منهم ، كما رفضوا التوقيع على قرار بخلع الخديو « وكنا علمنا بأن النظار فى جلسة استقالتهم وقعوا على هذا القرار » وتعتبر هذه الليلة بحق ليلة انفجار الثورة العرابية والخطر الأعظم على حياة توفيق وعائلته .

وأخيراً طلب طلبه ويعقوب سامى من سلطان باشا الذهاب إلى الجناب الخديو مع وفد من المجتمعين لالتماس إعادة عرابى إلى وظيفته . فقبل وتشكل الوفد وقابل سموه . غير أنه رفض طلبهم لأن المسألة تحت تصرف الباب العالى وأنه هو الذى سيبت فيها .

وصل الخطر إلى أقصاه ، وكنا نحن رجال الحاشية وضباط الحرس وعساكره نواصل الليل بالنهار استعداداً لكل هجوم على السراى .

وقد اختلى بى مرجان أغا رئيس الأغوات وقال لى : إن سيداتنا داخل « الحرملك » فى حالة سيئة جداً لا ينقطعن عن البكاء لم يذقن النوم منذ يومين وقد صدرت لنا الأوامر بأن لا نغفل عن حراسة باب الحريم ، والأغوات يتبادلون النوباتشية فضلا عن وجود نقطة من الحرس أمام باب الحريم ، وأنا لا أعلم سبب كل ذلك ، فأرجوك أن تطمئنى على ما يدور من الحوادث . فأجبته ببعض ما عندى من المعلومات ، فتأثر وسالت دموعه ودعا الله الخلاص من هذا الخطر الداهم .

قلنا إن العربان أرادوا حماية الخديو من غدر العرابيين ، والآن نضيف على ذلك أن أحد ضباط الحرس ، وهو ابراهيم افندى أدهم الجركسى معتوق اسماعيل باشا صديق المفتش ، والذى ضمه توفيق عند توليته إلى الحرس ، مثل فى هذا الوقت الحرج لدى سموه وقال : إنه يضحى بنفسه فى خلاص سيده من غدر أعدائه بقتل عرابى رئيسهم .

كذلك تقدم إليه « زيجداه » اليونانى مورد البقالة للسراى ، قائلا : إن لديه رجالا يعرضون أنفسهم للقيام بمثل هذا العمل ! فرفض الخديو هذا العرض منهما بكبرياء وأنفة ، وأبى أن ينقذ نفسه باغتيال غيره . فكان إباؤه غاية فى كرم الخلق ونبل النفس



ابراهيم افندى أدهم

خشى العلماء وبطريرك الأقباط والأعيان والتجار استمرار الاضطرابات ، فتوجهوا لمنزل سلطان باشا وألحوا عليه فى تكرار السعى لدى توفيق للوصول الى صدور الأمر لعرابى باعادته لمركزه فلم يقبل وتعلل بالمرض . ثم جاء عرابى وطلب منهم أن يقوموا هم بهذه المهمة فامتثلوا

وقابلوا الخديو وناشدوه بكل عزيز أن يقبل رجاءهم لأن عرابى قد هددهم بالاعدام إذا لم يظفروا بالموافقة .

فلما رفض سموه صرحوا له بأنه اذا كان مستعداً لتضحية حياته فلا موجب لتضحية حياتهم خصوصاً وأن التعليمات صدرت لرجال الحرس بمنع الخديو من الخروج للنزهة اليومية المعتادة وباطلاق الرصاص عليه اذا هو حاول الخروج بالقوة . فأذعن الخديو ، لا خوفاً على حياته فحسب ، بل ضنا باراقة الدماء . وعليه أصدر سموه الامر الآتى : —

« ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة النظار التى استعفت لكن مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم فى نظارة الجهادية والبحرية وأصدرنا أمرنا هذا إليكم لتعلموه وتبادروا باجراء ما فيه انتظام أحوال العسكرية بالطريقة الكافلة لحفظ الأمن العمومى على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا »

فأخذوه ورجعوا الى سلطان باشا فحمد الله لأنه كان يتوقع التعدى على حياة توفيق . فقام ومعه حسن باشا الشريعى وسليمان باشا أباظه وسلموه لعرابى .

وهكذا وصل عرابى الى أنه صار الحاكم الوحيد بأمره ولم يبق لتوفيق شأن يذكر . وقد فشل سموه ومالِت فى تنفيذ الخطة التى رسمها له هذا الأخير .

وفى ٢٨ ذهب معتمدو الروسيا والنمسا وإيطاليا وألمانيا الى عرابى ليطلبوا اليه ضمان الأمن العام فطمأنهم وأكد لهم بأنه هو المسئول عن ذلك .

أما توفيق فانه كان يرى أن الحل الوحيد هو الالتماس من السلطان إرسال وفد من قبله ليذعن الزعماء لارادة جلالته . وقد وافق مالت على هذا الاقتراح بما أن حياة سموه فى خطر وأبرق به نظارة الخارجية الانجليزية .

وقد تلقى توفيق برقية من الصدر الأعظم بأن السلطان بناء على طلبه سيرسل لمصر مندوباً فوق العادة

ولما تأكد توفيق من نيات العرابيين السيئة نحوه أظهر رغبته فى السفر الى الاسكندرية ليبتعد عن الخطر المحدق به ، نظراً لوجود الأسطولين فى مياه الثغر ، ولكنه لم يتمكن من ذلك للمخابرات الجارية بينه وبين معتمدى الدول بخصوص الحالة الحاضرة .

فى ٣١ علمنا أن التوقيعات مستمرة بالضغط على عرائض عزل الخديو رغم صدور الأمر بتعيين عرابى وعلمنا أيضاً أن مالت أبرق لحكومته بأن النظارات التى يديرها

الوكلاء فى ركود، ما عدا نظارة الحربية فانها فى نشاط، ويخشى من تصادم المسلمين مع المسيحيين، لأن الفكرة السائدة أن العرابيين يريدون طرد المسيحيين واغتصاب أملاكهم وعدم دفع الدين العام.

وفى الواقع أن هذه الاشاعة كانت منتشرة، سمعتها بنفسى وأكدها لى والدى، حتى قال: إنه يوجد كشف بأسماء الذين لم يوافقوا على الحركة العرابية ولم يساعدوها، فقد تقرر عند تمام النصر لهم أن يوزعوا أملاكهم على الزعماء والانصار

فى أول يونيو دعا توفيق إليه معتمدى فرنسا وانجلترا وأبلغهما ما سمعه من أن العرابيين سيعزلونه ويولون حليم باشا . واذا لم يمتثل لارادتهم فان العاقبة هى موته ومن معه، حتى ولو كانوا القناصل. إلا أنه يحسن استمرار الحذر ويرى فى هذه الحالة ضرورة الالحاح على السلطان بسرعة إرسال المندوب الشاهانى ، فأبدى المعتمدان النصيحة لسموه بابلاغ ذلك لباقى زملائهم قناصل الدول بمصر.

ولما كان الأجانب من جهتهم فى قلق عظيم أرسل عرابى فى ٢ يونيو منشورًا لمعتمدى الدول يطمئنهم على سلامة رعاياهم وعلى كافة السكان، على اختلاف دياناتهم وجنسياتهم